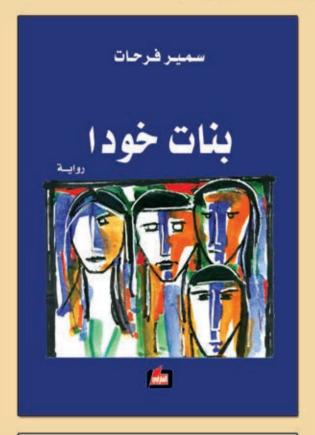
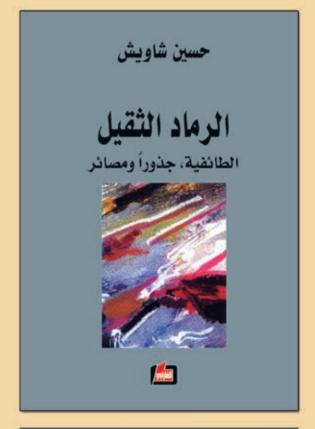
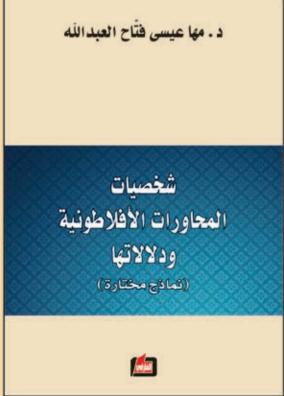
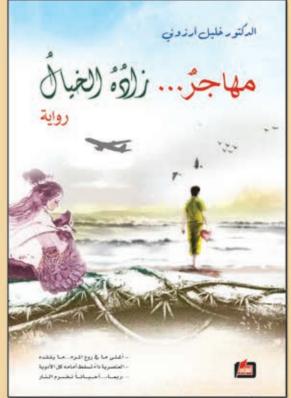


دارالفارابي











لنداء



العدد 311 - الجمعة 7 نيسان 2017 المدير المسؤول ملحم أبو رزق سكرتير تحرير تنفيذي كاترين ضاهر ثقافة

احمد عبد اللطيف وهبى

المدير الفني جبران مصطفى

الادارة والتحرير

لبنان - بیروت، وطی المصیطبة شارع جبل العرب، مبنی إذاعة صوت الشعب هاتف: 01/311804 - 01/311809 فاکس: 01/313605 ص.ب: 4744

> الموقع الالكتروني www.an-nidaa.com البريد الالكتروني annidaa@gmail.com

> > ثمن النسخة

في لبنان: 3000 ليرة لبنانية في سوريا: 60 ليرة سورية

الاشتراك السنوى:

في لبنان: للأفراد 75 الف ليرة لبنانية، للمؤسسات 150 الف ليرة لبنانية. في الخارج: 150 دولاراً أميركياً

صدر العدد الأول من جريدة "النداء" في 21 كانون الثاني 1959



أوّل الكلام

«قمم قمم قمم»

انتهى منذ أيام قليلة الاجتماع الـ 28 للقمة العربية التي عقد في الأردن، ولم نستطيع وصف هذه القمة بغير الكلمات التي وصف بها الشاعر الكبير مظفر النواب القمم العربية السابقة في قصيدته «قمم قمم»، اللهم إلا مع تعديل بسيط، فبدل وصفهم بـ «قمة الأزياء» سنصفهم بـ «قمة الأموات».

فلسطين التي تقدم يومياً الشهداء والتضحيات، يصر المجتمعون في القمة على التكلم باسمها، لا يا سادة، فلسطين هذه لا يتكلم باسمها إلا مناضلوها، وحدودها رسمت منذ اليوم الأول على احتلالها بدماء شهدائها وهذه الحدود لم تبهت يوماً لأن شهداءها يستمرون في نفحها من دمهم، فلسطين التاريخية، من البحر إلى النهر، الواضحة في عيون كل مناضلي العالم، لا نستغرب أن لا يتمكن أمثالكم من رؤيتها بهذا الوضوح، فبينكم الجوية مناورات العربية المتحدة، الذي تقيم قواته الجوية مناورات مع العدو الصهيوني، والقطري الذي يقيم علاقات اقتصادية مع العدو، والمصري والأردني لقيمون معاهدات صلح مع هذا الكيان يقيم فلا الغاصب، والسعودي الذي يقيم علاقات سرية، فكيف لكم أن لا تعترفوا بوجود هذا الكيان وأنتم عملاء

إن قضية الحق تقول بأن هذه الأرض لأهلها، وكل متسويلي الحكم لدى المستعمر لن يغيروا هذه الحقيقة، ولن يتمكن أحد ما يدعي التحدث باسم العرب من جعلنا نعترف بـ «إسرائيل». فشهداؤنا

حددوا البوصلة ولن يتمكن الخونة من تغييرها مهما طال الزمن.

أما سوريا التي تحدث عنها بيانكم الختامي، أليست مصيبتها اليوم بسببكم؟ ألم تجندوا كل مرتزقة الأرض وفاشييها الجدد من أجل تدمير هذا البلد وتفتيته طائفياً وعرقياً، وهكذا فعلتم في ليبيا، وهكذا فعلتم سابقاً بالعراق عندما تآمرتم عليه مع أميركا وتم تدمير هذا البلد واحتلاله، وأكملتم مشروعكم التفتيتي بإذكاء الفتنة الطائفية وبصناعة داعش. ألم تدفعوا مليارات الدولارات لهذه المجموعات الإرهابية من أجل القيام بهذه المهمة؟ هذه المليارات التي لم نر منها سنتاً واحداً من أجل دعم المقاومة في فلسطين ولبنان. فكيف لكم أن تتكلموا عن مصائب الشعب السورى، هذا الشعب المظلوم كغيره من شعوب بلداننا العربية سيتمكنوا من كسر قيدكم والخروج إلى الحياة مجدداً ولن يسمحوا مجرور مشاريعكم التقسيمية في كل الدول التي تشهد حروب أنتم صناعها ومن خلفكم ولي نعمة حكمكم «الولايات المتحدة الأميركية».

إن تطور العرب وتقدمهم ونهوضهم لن يكون إلا بإنهاء مفاعيل «سايكس - بيكو» وإعادة توحيد كل البلاد العربية ضمن نظام اشتراكي يستثمر كل طاقات منطقتنا في سبيل مصلحة شعوبنا، ويقيم علاقات أخوة مع كل شعوب هذه المنطقة، وبالتالي إنهاء حكمكم الظالم المتخلف الذي قمع تطورنا لعشرات السنين.

النسبية والطريق إلى أول أيار

🚄 محمد المولى

يتبيّن من خلال ما يُطرح أو يُسرّب من مشاريع وطروحات وأفكار حول القانون الذي يمكن أن تعتمده الأطراف السلطوية في الإنتخابات النيابية أن معركة النسبية فرضت إيقاعها، بشكل أو بآخر على مسارات ما يتم بحثه في هذا المجال.

لكن التنازع الحاد على الحصص بين هذه الأطراف، ومحاولة كل منها الإستئثار بالأكثرية، يدفعانها بإتجاه طروحات «مفخّخة» تلتف على الجوانب الإصلاحية للقانون النسبي، بأوجهها السياسية والإنتخابية، بما يفرغه من بعده التغييري المطلوب لإجراء خرق في بنية النظام الطائفي، وتأمين صحة التمثيل بهدف بناء دولة علمانية ديمقراطية مقاومة في

أن الثنائيات المذهبية تهدف إلى عكس ذلك تماماً، فهي تستخدم القانون كوسيلة من وسائل ترسيخ النظام السياسي الطائفي وإعادة انتاج سلطتها في دولتها «الفدرالية»، التي تعمل لبنائها على الأرض في السياسة والإقتصاد والإجتماع لقطع الطريق على التغيير الحقيقي.

إن المواجهات المفتوحة بين حالة الإعتراض الشعبي وقوى السلطة على غير صعيد: على مستوى الخطاب السياسي المذهبي لهذه القوى الذي لم يشهد لبنان مثيلاً له من قبل، وفي ملفات الفساد وهدر المال العام، وفي إقتراحات قوانين التعيينات النيابية، كما في الموازنة التي يُعطى 40% منها سنويا لحيتان المال ــ خدمة دين ـ فيما تلغى الضرائب عن أرباحهم المصرفية والعقارية، ولا تقرّ السلسلة وهي دين مستحق للموظفيـن منـذ 20 عامـاً، وتُسـتعجل خصخصـة الكهربـاء، بعـد خصخصـة أغلبية الخدمات والمرافق العامة في الإتصالات والمياه والنقل والنفايات والتعليم والصحة... وبعد تحرير الإيجارات، ليست إلا إنعكاساً لجوهر هذا الصراع، المتمحور حول أية دولة نريد، الدولة الفدرالية الطائفية، دولة الشركة، أم الدولة العلمانية الديمقراطية؟

ولأننا نريد الدولة العلمانية الديمقراطية، فمن الطبيعى أن نرفع شعار النسبية خارج القيد الطائفي والدائرة الواحدة، لربط معركة قانون الإنتخابات بالمعركة السياسية الكبرى، معركة التغيير الديمقراطي وبناء الدولة التي نناضل من أجلها والتي يشكل قانون الانتخابات مدخلاً سياسياً وانتخابياً لها، عبر تأمين صحة التمثيل، بما فيه تمثيل القوى الديمقراطية والعلمانية واليسارية، ومنها حزبنا، المنتشرة على مساحة الوطن، والتي لا ينحصر وجودها في «بيئات» مناطقية أو مذهبية معينة.

وكذلك فإن ما تطرحه القوى السلطوية في ما بينها من عمليات «فرز وضمّ» للدوائر، بناء على حسابات «مفصّلة على المقاس» يهدف من ضمن ما يهدف إليه، ليس فقط إلى إلغاء تمثيل قوى التغيير الديمقراطي، بل إلى ترسيخ مقومات دولتها الفدرالية.

وعلى هذا الأساس أتت المقترحات المتتالية، كمقترح القانون «المختلط» المبنى على معايير إستنسابية، أو مقترح «التأهيلي» الذي يحصر النسبية

بعدد محدّد من المرشحين «المؤهلين» طائفيا (النسبية التحاصصية)، واللذين تم الترويج لهما بإعتبارهما يحقّقان «صحة التمثيل» (الطائفي)، بينما يشكِّلان إخلالاً خطيراً بالمبادئ الدستورية، ويزيدان من تفسّخ مقومات الكيان، ويعزّزان الإنقسامات الطائفية، بدل إلغائها.

أما مشروع التصويت المحصور طائفياً (الأرثوذكسي) _ تصويت المسجلين في قيود «طائفة» معينة للمرشحين من نفس «الطائفة» ــ فإنه المشروع الأخطر، لأنه يوازي المشاريع التقسيمية التفتيتية العنصرية، فهو يفترض أن الشعب اللبناني هو مجموعة شعوب، بمسميات مذهبية مختلفة، لا يجمعها سوى تواجدها على بقعة أرض واحدة.

لا تنحصر المسائل بهذه الجوانب فقط، ذلك أن ما يطرح من إجراءات سلبية يطيح بالكثير من إيجابيات النسبية ويفرغها من مضمونها. وعلى سبيل المثال لا الحصر، يمكن الإشارة أيضاً إلى بعض المسائل:

- 1- ففي النظام المختلط تُقلب الأمور رأساً على عقب، فيُعتمد التصويت الأكثري في الدوائر الكبري، وتُحصر النسبية في الدوائر الصغرى. إنها الهرطقة السياسية والقانونية التي تؤدّي إلى نفس نتائج النظام الأكثري.
- يُطرح إقتراح الإقتراع في النظام النسبي على أساس اللائحة المقفلة مع الصوت التفضيلي أو الصوتين التفضيليين، لتمكين الناخب من تحديد ترتيب المرشحين المفضلين للفوز من اللائحة التي ينتخبها. لكن حصر التفضيل بمرشحي القضاء الذي ينتمي إليه الناخب (أو بمذهبه) يقصى المرشحين ذوي التمثيل الواسع المنتشر في كل أقضية الدوائر الانتخابية الكبرى، مما يعيدنا إلى نفس نتائج
- يُطرح إقتراح تحديد «العتبة» الإنتخابية أي نسبة الحد الأدنى التي يُفترض أن تحصل عليها لائحة ما لتتمكن من الفوز بمقعد واحد على الأقل، وفي حال رفع نسبة العتبة، مع إعتماد الدوائر الصغرى، فلن تختلف نتيجة التصويت وفق هذه النسبية عما أنتجته «المحادل» والبوسطات في النظام الأكثري.

كل هذه الطروحات ليست إلا لضرب صحة التمثيل، وديمقراطية الإنتخابات التي تستوجب خفض سن الإقتراع، وتطبيق الكوتا النسائية المرحلية، وتنظيم الإعلام والإعلان الانتخابيين، وضبط الإنفاق الإنتخابي، والإقتراع في مكان السكن، وإنشاء الهيئة المستقلة للإنتخابات، وتصويت المغتربين، وسوى ذلك.

وإذا كانت القوى الممسكة بالسلطة، تضع البلاد مرة جديدة أمام أزمة دستورية قد تؤدّي إلى تمديد ثالث للمجلس النيابي، تحت مسمّى التمديد التقنى، فإنها بذلك تأخذ الأمور بإتجاه إعادة إنتاج نظام سيطرتها الطبقية، بشكله الطائفي، من خلال تسويات ومحاصصات فوقية، تنتج قانون «اللحظة الأخيرة». ممّا يوجب على



قوى التغيير الديمقراطي إيلاء معركة قانون الإنتخابات أهمية إستثنائية، وخوضها بكل الأشكال والإمكانيات، وحشد مختلف القوى والشخصيات الديمقراطية والهيئات الشعبية والأهلية والشبابية والنقابية والبلدية، وهو ما يتطلّب بذل أقصى الجهود، مركزياً ومناطقياً وقطاعياً، ويستلزم الحوار والتواصل بين هذه المكوّنات، سعيا لإستنهاض حركة شعبية واسعة تضغط الآن وغداً، قبل وأثناء وما بعد الإنتخابات، بإتجاه فرض قانون إنتخابي تغييري، قائم على النسبية والدائرة الواحدة، وخارج القيد الطائفي. فليس مقبولاً أن تصاغ القوانين والتسويات في الغرف الضيّقة، فيما يُبعد المواطنون عن المشاركة في تقرير قضاياهم.

وإذا كانت موجات الحراك المتتابعة قد تتالت وتوسعت من ناحية المشاركة والحضور والشعارات، حول الملفات السياسية والاجتماعية في السنوات الخمس الماضية، ولا سيما التي تحصل راهنا حول قانون الإنتخاب، ومشروع الموازنة والضرائب، وسلسلة الرتب والرواتب، وقانون الإيجارات، والتي كان آخرها تظاهرة قطاع الشباب والطلاب الناجحة التي انطلقت من البنك المركزي الي جمعية المصارف في 18 آذار الفائت، والتي تلاها الاعتصام الشعبي لمجموعات الحراك رفضاً للضرائب على الفقراء ومن أجل إقرار سلسلة الرتب والرواتب في ساحة رياض الصلح في 19 آذار وشاركت فيه الآلاف من المواطنين، وما سبقهما وتلاهما من تظاهرات للجنة الدفاع عن حقوق المستأجرين وإضرابات هيئة التنسيق النقابية ومن ثم الإضراب المفتوح للتعليم الثانوي ومعه المهنى، فإنها تؤشّر جميعها إلى الإمكانية المتوفرة لتحويل هتافات الآلاف المؤلّفة للذين شاركوا في كل هـذه الحـراكات، ومعهـم كل المتضرريـن، إلـي أصـوات تصـب فـي صناديق الاقتراع بهدف بناء الحركة الشعبية وبإرادة إجراء التغيير الديمقراطي المنشود.

هذه التحركات ينبغي أن تستمر وبدون تراجع أو انكفاء، وتقع على عاتق القوى الجذرية، وفي مقدمتها الحزب الشيوعي اللبناني مهمة خوض كل هذه المعارك والإستحقاقات، بما فيها الإنتخابات النيابية بإعتبارها معركة سياسية وطنية، معركة إجراء خرق في بنية النظام الطائفي لفتح باب الإصلاح السياسي والإنتخابي، وذلك من موقع المعارضة الوطنية الديمقراطية المستقلة.

وهـذا يسـتوجب تصعيـد التحـرّك الـذي بـدأه: سياسـياً حـول قانـون الإنتخابـات، وإنتخابيـاً حيـث أمكـن بالتشـاور مـع منظماتـه، بهـدف تظهيـر وتجميع حالـة الإعتـراض وتوجيههـا بالإتجـاه الديمقراطـي، ضـد الإصطفافـات السـلطوية وثنائياتهـا الطائفيـة والمذهبيـة، وكمـا يحصـل في الانتخابات النقابية في القطاعات كافة.

بهذا المعنى تشكل معركة النسبية بمواصفاتها الإصلاحية مناسبة للتواصل مع الناس، ولبناء أطر تعاون وعلاقات تنسيق وتقاطع مع قوى ديمقراطية وشعبية ونقابية مركزية ومحلية على إمتداد جغرافية الوطن، إستناداً إلى التوجهات السياسية والبرنامجية التي أقرها المؤتمر الحادي عشر (بناء الدولة العلمانية الديمقراطية المقاومة)، وإلى القضايا التي طرحها البيان الوزاري البديل التي جرت وتجري الإستفادة منها في هذا الإستحقاق المفصلي.

وبالتالي بات من الملخ فتح كل المسائل المرتبطة بالقضايا المطروحة، سياسياً وإجتماعياً وإقتصادياً ومالياً وربطها وإنتاج البرامج وإطلاق التحركات الشعبية، في معركة مفتوحة ومتصاعدة، في شهر نيسان حيث ستنعقد وتتداخل فيه كل الملفات، من قانون الانتخابات إلى الموازنة، إلى السلسلة والضرائب، إلى قضية المستأجرين، وصولاً إلى الأول من أيار الذي سيأتي مميزاً هذا العام من رحم هذه الحراكات الشعبية التي ستشكل تحضيراً له واحتفالاً بقدومه.

فلسطين أولاً... محطّات في صراع



🚄 سلام أبو مجاهد

عاماً بعد المئة على اتفاقية سايكس ـ بيكو، 100 عام على وعد بلفور،69 عاماً على نكبة العرب في فلسطين، 50 عاماً على نكسة 1967.

محطات مأساوية يختصرها مصطلح واحد، "الهزائم"، تلك المحطات التي مهما حاول البعض تجميلها، أو التخفيف من وقعها، فهي نتاج هزيمة النظام العربي الرسمي، والطبقة السياسية الحاكمة من ملوك وأمراء وأنظمة رجعية، فهي حصاد اعتمادها على السياسات الاقتصادية والسياسية التابعة للاستعمار ولدوائر القرار الإمبريالي. هذه الأنظمة التي رُسمت بعناية فائقة، حدودها، ودورها، ووظائفها التآمرية على مصالح شعوبها بهدف تأبيد السيطرة الإمبريالية على مقدرات الوطن العربي وثرواته، ومنع شعوب المنطقة من استغلال خيراتها بالإنماء الاقتصادى والاجتماعي والعلمي والسياسي، والتحرر من التبعية للاستعمار، وتحقيق أحلامها بالوحدة العربية وبناء الدولة الوطنية ذات التوجه التقدمي، وأساسها العدالة الاجتماعية. فكانت البداية في فلسطين عام 1948، حيث تحققت بذلك الشراكة المباشرة بين الصهيونية والاستعمار، وأخذ الكيان الصهيوني الغاصب موقعه كرأس حربة للمشروع الإمبريالي في وطننا العربي، الممعن فيه تمزيقاً وتفتيتاً وتهجيراً وتدميراً.

إلا إن المقاومة الفلسطينية والشعبية والوطنية والقومية العربية ومنها اللبنانية، ذات الاتجاهات والأيديولوجيات المختلفة، والتي نشأت منذ قرن، مروراً بثورة عز الدين القسام عام 1935 وإلى اليوم، التي تصدّت وقاتلت أحياناً قتالاً تراجعياً، لم تستسلم في أصعب الظروف للمخطط الامبريالي - الصهيوني -الرجعي، الذي كان وما زال ركيزته الأساسية تعتمد على تفتيت المنطقة إلى دويلات على أساس الدين والطائفة والمذهب، كمبّرر شرعى لوجود الكيان الصهيوني القائم على هذا الأساس الطائفي، وتكملةٌ لمقومات هيمنته ودوران سائر الدويلات في فلكه، ففرضت هذه المقاومة على العدو تراجعات استراتيجية عمّقت من مأزق مشروعه، خاصة فيما قدمته المقاومة الوطنية اللبنانية بعمقها الاستراتيجي فلسطينياً وسورياً، من تجربة ثورية ناصعة، حين حولّت انتصار العدو العسكري عام 1982 إلى هزيمة سياسية، بإسقاطها أولاً أهداف الغزو السياسية، وثانياً هزيمته العسكرية وفرض الانسحاب عليه عام 2000 دون قيد أو شرط من معظم الأراضي اللبنانية.

في حين شكلت في المقابل بعض المحطات التي سبقت أو التي تلت غزو 1982، والتي ظاهرها انتصارات وهمية ممرًاً للتنازلات السياسية المجانية، واستسلاماً وتفريطاً بالقضية الفلسطينية، في سياق ما اعتمد من خيارات أدت في نهاية المطاف إلى الإعتراف بالعدو وكيانه الغاصب، والتي يختصرها أيضاً مصطلح

إن مسار التفريط المباشر بالقضية القومية المركزية "فلسطين"، وبالمصالح المشروعة للشعب الفلسطيني، بدأ مع أنور السادات في خطواته الأولى، عندما خاض حرب 1973 منقلباً على الأهداف الاستراتيجية التي نجح الزعيم جمال عبد الناصر قبل رحيله من خلالها، تعبئة مصر والأمة العربية وشعوبها لخوض



حرب تحرير الأراضي العربية المحتلة، في حين كانت أهداف السادات خوض حرب تحريك المفاوضات، معتمداً استراتيجية المصالحة مع العدو على حساب القضية الفلسطينية واستراتيجية التحرير، والتي انتهت بتوقيع مصر لاتفاقيات "كامب دايفيد"، والتي من خلالها حقّق أول انعطافة تاريخية في مسار الصراع العربي الاسرائيلي، في فك ارتباط مصر "أكبر دولة عربية" بالقضية الفلسطينية منفِّذاً مضمون شعار "مصر أولاً"، ما عمّق الخلل في ميزان القوى الذي أصبح راجحاً لصالح العدو الصهيوني، ممهداً للأخير، الطريق لاجتياح لبنان بهدف سحق مقاومة الثورة الفلسطينية وضرب الحركة الوطنية اللبنانية وإضعاف سوريا، فكان غزو الـ 1982 بقرار أميركي وبتمويل وتواطؤ عربي بهدف ترتيب أوضاع الساحة اللبنانية، ما يجعلها الحلقة الثانية من حلقات هذا الحلّ الأميركي _ الصهيوني، المستهدف في أفقه الاستراتيجي إحكام السيطرة الإمبريالية على المنطقة، وإحاطة الكيان الصهيوني العنصري التوسعى فوق أرض فلسطين العربية بكيانات عنصرية على صورته ومثاله، تتساند معه وتشكل له الحدود

بين نهج السادات وخيار المقاومة:

شكّل الغزو الإسرائيلي للبنان زلزالاً سياسياً ومحطة تاريخية جديدةً في الصراع العربي الإسرائيلي، ففي الوقت الذي انطلقت من بيروت جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية ضد الإحتلال، كانت منظمة التحرير الفلسطينية تخرج من بيروت إلى دول الشتات المستجد، فاختار اليسار الفلسطيني سوريا مقرّاً لاستعادة تنظيم صفوف مقاومته، في حين كانت قيادة ياسر عرفات تعرِّج في طريق خروجها إلى اليمن بزيارة حسنى مبارك، فاكاً عزلته العربية، موجهاً بذلك رسالة واضحة الاتجاه، باعتماد خيار البحث عن مكان ما في التسوية "السلمية" تحت رعاية مصرية أميركية، جاء ذلك بعد أن دفع أبو عمار بكافة التناقضات الثانوية مع سوريا إلى الواجهة، موظفاً شعار الدفاع عن "القرار الوطنى الفلسطيني المستقل" في تعميق التناقض والصدام مع سوريا، محاولاً إضفاء مشهد انسداد الأفق أمام استمراره بالمقاومة، بهدف تبرير الذهاب إلى موافقته على تبنى خيار الدولتين عام 1988 والاعتراف بدولة إسرائيل عام 1993 في ظلّ موازين قوى راجحة لمصلحة العدو، وصولاً إلى توقيعه اتفاقية أوسلو، محققاً بذلك



فصل المسار الفلسطيني عن المسار العربي المركزي في الصراع العربي، ما أفقد القضية الفلسطينية طبيعتها المركزية حتى إلى حين، كما فتحت "أوسلو" الباب أمام الأردن للخروج بعلاقته السرية مع العدو إلى العلن، وتوقيعه لاتفاقية "وادى عربة" عام 1994.

ان ما بين اتفاق "كامب دايفيد" واتفاق "أوسلو" تشابه موضوعي، أما في الجوهر فإن اتفاق "أوسلو" يعتبر الأخطر، لأنه جاء على يد السلطة الفلسطينية "صاحبة القضية"، ما قدم لإسرائيل الفرص المؤاتية لتوسيع علاقاتها الاقتصادية والسياسية مع معظم الدول العربية، وأسقط الحرم السياسي أمام استسهال تطبيع العلاقات معها، وهذا ما هدفت له أساساً.

خيار المقاومة العربية الشاملة: القضية المركزية: فلسطين، لا لحلّ الدولتين..

أمام ما يتعرض له الآن وطننا العربي من مخاطر جديدة في سياق المشروع الأميركي الصهيوني القديم _ المتجدد، والذي يستهدف في شكله ومضمونه تصفية القضية الفلسطينية وتفتيت المنطقة، وفي ظلّ موازين القوى الناتجة عن الحروب التدميرية التي أشعلت كل من ليبيا والعراق واليمن وسوريا، نرى ومن موقعنا الطبقي الثوري أن الكيان اليهودي وكي يستطيع السيطرة على فلسطين التاريخية، بحاجة للهيمنة والتوسع الإقليمي المباشر، من خلال تفتيت العالم العربي إلى دويلات على أساس عنصري تكون اسرائيل هي محورها، تكون هي الدولة المسيطرة، وتشكل بعضويتها مع الإمبريالية الضمان الأساسي لمصالح هذه الإمبريالية في المنطقة، مصالحها الاقتصادية والسياسية والعسكرية والثقافية، وعبر ذلك تنطلق لتشكل القوة الأكبر في الشرق الأوسط الجديد، والثقافية، وعبر ذلك تنطلق لتشكل القوة الأكبر في الشرق الأوسط الجديد، ليس فقط بصراع قومي، وهو ليس بصراع اعتراف بأراضي الـ 48 أو 67، أو هو صراع لاعتراف بالكيان اليهودي أم لا، والمشكلة ليست فقط اعتراف بالحقوق

المشروعة للشعب الفلسطيني أم لا، بل هو صراع مصيري بين حركتين تاريخيتين في المنطقة، صراع مصيري بين حركة شعوب المنطقة من أجل التحرّر والوحدة، وبين مصالح الإمبريالية، وما تمثله الصهيونية كجزء من المصالح الامبريالية، يرتبط وجودها بوجود هذه المصالح، وبالتالي، إن المقاومة العربية الشاملة مطالبة بتجذير مواقفها ومواقعها المعادية للإمبريالية، في الإنخراط الفاعل في معركة المصير الوجودي بهدف تحقيق المصالح الوطنية والقومية لشعوب وطننا العربي، وفق الحلّ الثوري العلمي، ببناء مشروع عروبي تقدمي نهضوي يكون الوسيلة لتحقيق أهدافنا الوطنية والقومية، من بوابة "فلسطين".

لذلك نحن أمام ضرورة تحقيق اطلاق المقاومة العربية الشاملة، وصياغة تحالفات مرحلية، بعيداً عن الشعارات التي ظاهرها ثوري ومضمونها يعيق العملية الثورية الحقيقية، نحن أمام ضرورة محاربة الأفكار التي تدّعي سقوط فكرة محاربة الصهيونية، أو سقوط فكرة تحرير فلسطين، أو سقوط فكرة القومية العربية، والوحدة العربية، والتي تحاول أن تستفيد من نسبة القوى المختلة في صالح إسرائيل، ومن جوانب الضعف الرسمي العربي الذي سقط في مواقع خيانة القضية الفلسطينية، وهذا ما عبّرت عنه مجمل القمم العربية لاسيما الأخيرة منها، إننا البديل الثوري الذي تحتاجه شعوبنا، هل نكون أمام مستوى التحدّي؟، هل نستطيع أن ننجز مشروعاً سياسياً ثورياً بديلاً يجمع كل التناقضات الثانوية أمام معركة الوجود المصيي في وجه الامريالية والتناقض الرئيسي؟ هل نستطيع أن نرتب أولوياتنا وننطلق إلى الساحات التي تفتقدنا؟ هذه مسؤوليتنا المركزية والجماعية.

وإذا كانت كلمة رئيس الجمهورية اللبنانية الأخيرة أمام القمة العربية على ضفاف البحر الميت، حذّرت المجتمعين بمسؤولية من الذهاب عمولة رخيصة على طاولة رسم المنطقة، فإن القوى الشعبية والثورية بالمقابل، مهددة بمصير وجودها، فلا خيار أمامنا إلّا التنظيم والإعداد للمرحلة المقبلة، ولا خيار لنا إلاّ القتال باتجاه النصر لتحقيق أهدافنا.

الموازنة «المبتورة» أقرّت: المصارف أقوى من الدولة... والطريق إلى انتظام المالية العامة لا يزال طويلاً جدًّا...!

🗲 فراس مقلّد

أقرّت الحكومة نهاية شهر آذار موازنة الدولة اللبنانية للعام 2017، بعد مرور 12 عاماً على آخر موازنة. وأحيل مشروع الموازنة العامة في لبنان على المجلس النيابي بعد توقيع رئيس مجلس الوزراء سعد المحريري عليه، بعدما أنجز المجلس مناقشته ليشكل «محطة لإعادة الانتظام الحقيقي إلى المالية العامة»، وفقاً لتوصيف وزير المال اللبناني علي حسن خليل، الذي اعتبر أن إقرار الموازنة «كان واحداً من أبرز القضايا التي شكّلت خلال السنوات الماضية تحدياً أمام اللبنانيين والحكومات المتعاقبة».

وأعلن خليل في مؤتمر صحافي عقده عقب جلسة مجلس الوزراء أرقام الموازنة لهذه السنة، مقدراً النفقات بـ 23670 مليار ليرة (7.5 مليار دولار) في مقابل نفقات محققة فعلياً قيمتها 22600 مليار ليرة عام 2016. فيما تبلغ الإيرادات 16384 مليار ليرة (10.9 مليار دولار) في مقابل 14959 ملياراً عام 2016، أي بزيادة 9.5 في المئة، فيصبح العجز بالاستناد إلى هذه الأرقام 7283 ملياراً (4.8 مليار دولار) في موازنة هذه السنة، في مقابل عجز فعلي بلغ 7453بليوناً عام 2016.

وأكد وزير المال أن هذه الموازنة «قلصت العجز ولو بنسبة محدودة وخفضت معدل الدّين العام، وعلى أثره يُقدِّر تراجع العجز كنسبة إلى الناتج إلى 8.7 في المئة في مقابل 9.3 في المئة للعام السابق». ولفت إلى أن النفقات «موزعة على فوائد على خدمة الدّين بقيمة 7152 مليار ليرة و7374 مليار للرواتب وملحقاتها و2100 مليار كعجز كهرباء، قبل أن نضع أي إضافة وفقاً للخطة الجديدة». وكشف أن «الإنفاق الاستثماري يصل إلى حدود 2353 مليار ليرة».

وتوقع خليـل أن يسـجل «النمـو الاقتصـادي 2 فـي المئـة وهـي نسـبة لا تزال محدودة وتحتاج إلى إجراءات لتحسينها».

وأوضح أن الاتجاه في إعداد الموازنات «سيركز مستقبلاً على موازنات متوسطة الأجل»، وقال «أعددنا خطة مالية حتى عام 2022 تستهدف خفض العجز المالي الى ألفي مليار ليرة في مقابل 7001 مليار حالياً». ورأى أن ذلك «سيتحقق من خلال إدارة فاعلة للإنفاق وتطوير القدرات في جباية الإيرادات والحد من الهدر والفساد». ولفت إلى «إعطاء اعتبار خاص لزيادة الاستثمارات لتطوير البنى التحتية في المرافق ومنح حوافز للاستثمار والنمو». وأوضح أن «هذه الخطة ستُعرض خلال الشهرين المقبلين على مجلس الوزراء لمناقشتها وإقرارها».

وأكد خليل «شمولية هذه الموازنة إذ تدخل فيها كل نفقات سلسلة

الرتب والرواتب والإيرادات التي أحيلت بموجب مشروع القانون الذي يناقش في مجلس النواب». وقال «إذا أدخلت أرقام السلسلة في الموازنة سيكون هناك أثر ايجابي على تخفيف العجز للموازنة ربما يقارب 450 مليار ليرة». وأكد «عدم إخفاء أي إنفاق أو عجز في هذه الموازنة».

وتخصص الموازنة بحسب ما أشار، مبلغ 200 مليار ليرة لدعم فوارق فوائد القروض الاستثمارية، ووضعنا في المواد القانونية بنداً يحدد سقف الاعتمادات المخصصة لعجز كهرباء لبنان بقيمة 2100 مليار ليرة حصراً. وشدد خليل على «أننا حاولنا قدر الإمكان الحد من الهدر القائم في بعض الإدارات والوزارات وأقرينا حسومات على اعتمادات المواد الاستهلاكية في كل الوزارات بقيمة 20 في المئة، وسيؤمن ذلك وخفضنا اعتمادات بند التجهيزات بقيمة 25 في المئة، وسيؤمن ذلك وفراً أقل بقليل من 200 مليار ليرة».

على مستوى الإيرادات، أعلى خليل «إجراء مراجعة للاقتراحات الضريبية، ولم توضع أي ضريبة تطاول الطبقات الفقيرة أو ذوي الدخل المحدود ضمن الموازنة، وهذا أمر مختلف عما يُناقش في سلسلة الرتب والرواتب، ونحن جاهزون لإعادة النظر في كل الاجراءات الضريبية التي ربما تنعكس ايجاباً على حياة الناس ومعيشتهم»، مشيراً إلى «اتخاذ إجراءات تخفيفية على المواطن وحافزة للاقتصاد».

وأوضح أن خلال النقاشات في مجلس الوزراء «أشرنا إلى إجراءات تطاول بعض القطاعات، ومنها الجمارك، والتزام تزويد الإدارة شهرياً بالفواتير، وتغيير السقف للتسجيل في الضريبة على القيمة المضافة إلى 100مليون ليرة على الاستيراد والتصدير، وإلزامية توطين بعض الرسوم، واعتماد الموازنات المدققة، فضلاً عن تدقيق في ما هو متوجب على المصارف من أرباح طبيعية مرتبطة بضريبتي الأرباح والتوزيع، فتبين لدينا إمكان الوصول بالزيادة إلى 1150 مليار ليرة».

في هذا السياق، تشير مصادر اقتصادية إلى أن هيكلة الإنفاق العام بلبنان ليست عملية سهلة؛ فالنفقات ثابتة على خدمة الدين العام ودعم كهرباء لبنان والرواتب والأجور، وهي تعادل ما نسبته %72 من الإنفاق العام. مشكلة الحكومة تكمن في كيفية تقليص الإنفاق، وحل هذه المشكلة يحتاج إلى عملية إصلاحية تأخذ وقتاً طويلاً.

ورأت المصادر أن اقتصاد لبنان خدماتي، وأن معدل النمو المتوقع متواضع جدا، وعناصر النمو في لبنان ترتكز على السياحة والصادرات نحو الأسواق العربية وهي اليوم شبه متوقفة، فضلاً عن الاستثمارات التي هي بحاجة إلى استقرار سياسي.



وفي حين يشير خبراء اقتصاديون إلى أن الوضع الاقتصادي في البلاد متعشر والحل ليس في فرض ضرائب جديدة، بل بإعادة هيكلة الإنفاق ومكافحة الفساد والتهرب الضريبي اللذين يقدران لوحدهما بحوالي 4 مليارات دولار، تؤكّد المصادر الاقتصادية المطلعة على أهمية التصحيح الضريبي من خلال فرض ضرائب تستهدف القطاعات الريعية التي تجني أموالاً وفيرة وتدفع ضرائب بسيطة...!

إلى ذلك، تشير مصادر عليمة بأجواء المشاورات التي سبقت إقرار الموازنة أنّ السبب الأساسي لوقف الإجراءات الضريبية التي كانت مطروحة هو «الضريبة المصرفية» حيث ترى المصادر أنّ «لدى المصارف في لبنان قوة كبيرة، فلا يعلم المرء أن تنتهي قوة المصارف وتبدأ قوة السياسة"…! وتضيف المصادر أنّ "حجم التداخل بين المصارف والسياسيين كبير لدرجة أنّ المرء لا يدري إن كان هذا الزعيم في موقع مسؤولية أم في موقع رئيس مجلس إدارة مستتر لمصرف معيّن؛ فأين تكمن مصلحة هذا الزعيم…؟ تجربة الموازنة والضرائب أثبتت أنّ ثمة قطاع مصرفي في البلاد أقوى من الدولة لدرجة أنّ لديه القدرة أن يعطّل فعلياً تطبيق القانون المتعلّق بالضرية»!…

هنا، تعود المصادر إلى قضية الضريبة التي أودت بسلسلة الإجراءات التي تهدف إلى التصحيح الضريبي، وهي إلغاء إمكانية حسم الضريبة الواقعة على التوظيفات المالية من الضريبة على الأرباح. تشير المصادر إلى مثل بسيط عمّا يحصل، وتعود إلى العام 2014 حيث «كانت أرباح المصارف تبلغ ملياراً و750 مليون دولار. كان من المفترض، بالمنطق، أن يدفع القطاع المصرفي ضريبة تبلغ 15% على أرباحه. في حسابات الإدارة الضريبية في وزارة المالية، اكتشف العاملون في الإدارة الضريبية أن المصارف دفعت حينها 70مليون دولار فقط من أصل 255 مليوناً! فما الذي حصل؟! ثمة ضريبة موضوعة منذ عام 2003 هي ضربيه الفوائد على الودائع وقدرها %5. هذه الضريبة كانت تجمع، في العام 2014، 185، 185 مليون دولاراً. بحسب القانون، يفترض بالمصارف أن تعمل كساعي البريد حين يتعلّق الأمر بهذه الضريبة، بحيث تحسمها من فوائد الودائع و دفعها لوزارة

المالية، على أن تدفع إلى جانبها ضريبة الأرباح المتوجة عليها، والبالغة في العام 2014، 255 مليون دولار. تبيّن أن المصارف حسمت ضريبة الفوائد على الودائع، أي الـ 185 مليون دولار، ودفعت فقط الفارق بين هذا المبلغ ومبلغ الـ 255 مليوناً. أي أنّ المصارف دفعت 70مليون دولار، فيما دفع المودعون باقي قيمة الضريبة على أرباح المصارف».!!

وتؤكّد المصادر العليمة أنّه «في العام 2014، وحين خرجت هذه القضية إلى العلن، جرت مفاوضات وقدّمت المصارف حينها عرضاً، أبدت بموجبه استعدادها لدفع المبلغ الذي «تتهرّب» منه سنوياً على شكل «هدية» للدولة اللبنانية لمدة ثلاث سنوات، مقابل عدم فرض الضريبة! وبعد أن انهارت المفاوضات عام 2014 وأعيدت السلسة إلى البراد بسبب مشكلة الضريبة المصرفية، نجحت المصارف اليوم، ممثلة في الحكومة بتيار سياسي أصرّ منذ اليوم الأول على لعب دور محاميها رافضا أي حلول ورافضاً إقرار الموازنة اللّا بشروط تقبل فيها المصارف، بمنع إقرار أي ضريبة مصرفية، في مقابل قبولها بدفع المالية الأخيرة، معطّلة بذلك دخلاً حقيقياً كان يمكن أن تجنيه الدولة من التطبيق الحقيقي لضريبة طبيعية في أي بلد تُحتَرَم فيه القوانين من التطبيق الحقيقي لضريبة طبيعية في أي بلد تُحتَرَم فيه القوانين

أقرّت اليوم موازنة بعد غياب دام 12 عاماً، وهو أمر كان ضروريا للسماح بنوع من الانتظام للمالية العامة. غير أنّ المشكلة تبقى أنّ هذه المالية من المستحيل أن تصل الى الانتظام الحقيقي الا عبر وضع تصوّر حقيقي للتصحيح الضريبي، لتعود الضرائب في لبنان إلى جوهر وجودها، أي إعادة توزيع الدخل. وفي ظلّ الموازنة التي أقرّت أخيراً، والتي تثبّت الدخل في أقبية أصحاب الثروات، من الصعب أن يعتبر أحد أنّ المالية العامة والحركة الاقتصادية في طريقهما للتعافي. اليوم، تبدو هذه الطريق أبعد من أي وقت.

قانون الإيجارات استكمال للفرز والتهجير الطائفي والطبقي

🗲 موریس نهرا

رغم تصاعد استياء الناس وصرخاتهم التي يتردد صداها في الشوارع والساحات، جرّاء اشتداد الضائقة المعيشية، وبخاصة على العمال والفقراء وجميع ذوى الدخل المحدود، تواصل الطبقة السلطوية سياساتها الإجتماعية والضريبية المنحازة كلياً لمصالح طبقة الأثرياء وأرباب المصارف والشركات العقارية، على حساب الطبقات الشعبية، وتحميلها المزيد من الأعباء الناجمة من السياسات السلطوية نفسها، وجشع كبار المستفيدين. فالتحايل بتأجيل إقرار سلسلة الرتب والرواتب يستمر، وفرص العمل خصوصاً للشباب، في تناقص، والبطالـة تتزايـد، ويسـتمر تدهـور مسـتوى معيشة الناس الاجتماعية. ومع ذلك تقوم السلطة بإضافة مشكلة جديدة إلى المشكلات والأزمات القائمة، بإقرارها القانون الجديد للإيجارات المتعلق بالمستأجرين القدامي، الذي يؤدي تطبيقه إلى رمى عشرات ألوف العائلات في الشارع، وإلى خلق توترات وحتى تصادمات بين ابناء المجتمع الواحد... وكأن هـذه السلطة وزعاماتها، قد أصابهم الصمم وفقدان البصر ... فلا يسمعون صرخات الناس وتظاهراتهم واعتصاماتهم في الشوارع، ولا يرون اتساع التحركات الاحتجاحية والمطلبية التى تشمل قطاعات ومهن ومجالات مختلفة. فيضغطون على الجرح ليزداد وجع الناس.

ومع أن معظم المستأجرين القدامى قد أصبحوا في عمر متقدم، وبات العدد الأكبر منهم خارج دائرة العمل، وأنهم بالكاد يستطيعون توفير مقومات عيشهم في ظل تصاعد تكاليف المعيشة، ويعجزون عن دفع قيمة إيجار سكن بديل، ليس في بيروت وضواحيها فقط، وإنما في الأماكن الأبعد ايضاً، فالتعقيدات الأخرى المرتبطة بتنفيذ هذا القانون، من شروط وتخمين متبادل للمأجور، وضغوط كل من الطرفين، سيخلق إرباكات ومشكلات لا يحتاج اليها مجتمعنا

الذي يكفيه ما فيه... وإضافة الى ذلك، فإن الإستمرار بالمأجور للسنوات التسع التي يلحظها القانون، مشروط بإيجاد صندوق تستحدثه الدولة، لتدفع منه للمالك، نسبة الزيادة السنوية لبدل الإيجار القديم، للذين لا يتجاوز دخلهم الشهري بين 3 إلى 5 أضعاف الحد الأدنى للأجور. وليس واضحاً كيف ومتى يتشكل الصندوق ويقوم بالمهمة المناطة به، وما هي مصادر تمويله، وهل سينجو من لوثة الفساد والرشوة كما هو جار...؟

من الواضح أن هذا القانون لا يشكل حلاً، لا للمستأجرين القدامي، ولا لصغار المالكين، بل ينتج الخلافات والمتاعب بينهم. وليس خافياً أن الشركات العقارية التي تشتري، أو اشترت المباني القديمة، ترمي إلى هدمها وتشييد ابراج كبيرة مكانها. وهي لا تستثني الأبنية التراثية التي يتواصل اختفاؤها. ولا تبالي بما يحل بالمستأجرين القدامي، ولا بكل الفئات الشعبية. وهاجسها الأساسي هو جني أقصى الأرباح. لذلك فهي وارباب المال، وراء إصرار الطبقة السلطوية على إقرار هذا القانون.

وطبيعي القول إن حجة المجلس الدستوري، بأن الحق بالسكن يجب أن توفره الدولة وليـس المالـك، لا تعنـى انهـا حـلاً. ولا يكفـى لتبرير قانون الإيجار، الإنطلاق من دستورية «نظام الاقتصاد الحر». ومع أن المسؤولية الأساسية هي على الدولة كونها معنية بإدارة وتنظيم شؤون المجتمع ومعالجة المشكلات التي تنشأ، إلا أن الإقتصاد الحر ليس خارج وفوق مقتضيات الانتظام العام والصالح العام. فهل هذا القانون الجائر يحقق العدالة والمساواة في ظل الظروف الحياتية الصعبة ومعاناة الفئات الشعبية والفقيرة...؟ وألا يدخل في الحسبان معيار التناسب بين كلفة بناء المأجور القديم عند إنشائه، وبين مجموع ما دفعه المستأجر القديم كبدل إيجار، وهو يتجاوز أضعاف مضاعفة تلك

الكلفة...؟ اما مسألة الإرتفاع الكبير في سعر الأرض اليوم، ليبدو معه الإيجار القديم الآن هزيلاً، فإنه، أي الارتفاع، لم يحدث نتيجة كلفة غاضافية جديدة دفعها المالك، بل هو ناجم من حالة عامة في البلاد. ويقتضي أن تكون السلطة منصفة في النظر إلى هذا الموضوع بين الطرفين.

ويمكن التأكيد أن تنفيذ هذا القانون ينطوي الضاً على أبعاد سلبية وطنياً. فالتهجير والفرز الطائفي والطبقي الذي يحدثه، خصوصاً في بيروت والمدن الأخرى، يشكل إمعاناً في خرق وتمزيق نسيج المجتمع/ والمزيد من تقليص مساحة الإختلاط السكني والإجتماعي، ويلحق الأذى والضرر ابلأسس التي تقوم عليها وحدة الشعب والوطن، وبمنحى التداخل والإندماج المجتمعي. وهو في ذلك يشكل استكمالاً لما أحدثته الحرب الأهلية من تغييرات ديموغرافية في بيروت ومناطق أخرى.

إن الحل الحقيقي لمشكلة السكن، هو باعتماد الدولة سياسة إسكانية للطبقات الشعبية والفقيرة، والمعروف أن لدى الدولة والبلديات الكثير من المشاعات، التي يمكن أن يبنى عليها مساكن شعبية، يتناسب حجم المسكن منها، وقيمته التأجيرية، مع مداخيل الفئات الشعبية التي ستسكنه. وهذا ما قامت به دول رأسمالية عديدة. ولا بد من اعتماد الإيجار التملكي في مثل هذه المساكن، لتصبح بعد استيفاء كلفة المأجور ملكاً لساكنيها.

إلاّ أن الوصول إلى ذلك، لا يتحقق من تلقاء ذاته، أو بانتظار قيام الطبقة السلطوية به... بل يمكن فرضه فقط، بتعاظم التحرك الشعبي وتشكل تيار جماهيري ضاغط يجمع سائر القوى والهيئات الشعبية ذات المصلحة في التغيير.

بين الجد واللعب



إن تأمل خيراً من هكذا سلطة كمن يأمل الدبس من مؤخرة النمس

تعثر الرئيس ميشال عون في القمة العربية فتحولت عثرته إلى حديث الساعة لأيام وتناست وسائل الإعلام كما حال المواطنين ما أقر من حزمة ضرائب جديدة كما تناسوا تطيير سلسلة الرتب والرواتب التي بذريعتها مررت الضرائب الجديدة، وما إن انتهت موجة عثرة الرئيس حتى دخل البلد من جديد في دوامة قانون الإنتخابات والمهل الدستورية وحافة الهاوية وكف العفريت وغيرها من التعابير التي باتت ممجوجة إلى درجة لا تحتمل.

وبين عثرة الرئيس واستعادة موجة قانون الانتخاب كان هناك وقت ضائع لبضعة أيام لا بدّ من ملئه فجاءت التظاهرة المسلحة لملثمين من حزب الله في الضاحية الجنوبية ضد «عصابات المخدارت» وبعدها صدور حكم قضائي على الفنان زياد الرحباني بتغريه مليون ليرة لصالح رئيس القوات اللبنانية سمير جعجع بسبب القدح والذم ومن ثم جاءت اشتباكات بين عائلتين في منطقة الشياح.

بلد تصبح فيه عثرة الرئيس أهم من لقمة عيش المواطن، ويستخدم فيه القضاء مطية لتعويم المجرم على حساب الفنان الشعبي ويصبح فيه الفلتان الأمني المسلح «هو» امرا عاديا تطوق أحد اشكاله الأجهزة الأمنية دون اعتقال أحد وتتغاضى عن الشكل الآخر كلياً، أن نأمل في هكذا بلد خيرا من سلطة تديره في إقرار قانون انتخابات عادل يضمن رحيلها كمن يأمل الدبس من مؤخرة النمس، بحسب المثل الشعبي.

وجه الشبه بين البحر الميت وجامعة الدول العربية

لماذا أسمي البحر الميت بهذا الإسم...؟ الجواب معروف وهو أن نسبة الملوحة العالية في مياه هذا البحر تحول دون إمكانية الحياة فيه لأي كائن. لماذا أسميت جامعة الدول العربية بهذا الإسم...؟ الجواب أيضاً معروف وهو لأنها ببساطة المؤسسة التي تجمع الدول العربية.

لماذا عقدت القمة العربية في منطقة البحر الميت؟ الجواب ببساطة هو أنه نظراً لنسبة «الملوحة» العالية التي باتت تسود هذه الجامعة منذ سنوات، ونظراً لأنها لم تعد تجمع دولها، بل فرقتهم، فقد باتت تشبه البحر الميت، بالإضافة إلى أن الفندق الذي اجتمع فيه الملوك والرؤساء كان جوه لطيفا كما شواطئ البحر الميت في هذا الوقت من السنة؛ فنام في قاعته خمسة رؤساء خلال الإجتماع الذي استمر يوماً واحدا فقط.

أما فلسطين، قضية العرب المركزية، فقد كانت في القمة العربية تؤكد موت جامعتها، إذ استذكر بيانها الختامي مبادرة قمة بيروت عام 2002 الداعية إلى انسحاب اسرائيلي كامل من الأراضي المحتلة عام 1967 مقابل اعتراف عربي كامل بدولة اسرائيل، يومها قال رئيس وزراء العدو ارييل شارون أن هذه المبادرة لا تستحق قيمة الحبر الذي كتبت به.

الإرهاب يضرب في سانت بطرسبورغ للتعمية على تراجعه في ساحاته

ضرب الإرهاب هذه المرة في روسيا، إذ فجر انتصاري نفسه في معطة مترو في مدينة سانت بطرسبورغ وأوقع 14 قتيلاً وعشرات المجرحي، وانفلت المحللون السياسيون بعدها يطلقون العنان لآرائهم على شاشات التلفاز، وأسوأ تلك الآراء كانت على لسان بعض العرب، الذين كانوا أقرب إلى التشفي بالروس بسبب دورهم في الحرب السورية منه إلى التحليل السياسي، على عكس نظرائهم الروس الذين نضحت آراؤهم بالحس العالي بالوطنية الراسخة عند الشعب الروسي.

لا شـك أن هـذا الهجـوم الإرهـابي شـكل صفعـة قويـة للرئيـس الـروسي فلادهـي بوتـين كونـه وقـع فيـما كان بوتـين في هـذه المدينـة، أي أن أجهـزة الأمـن كانـت في ذروة اسـتنفارها. ولكـن، هكـذا نـوع مـن الهجـمات يصعـب تفاديهـا وقـد حصلـت مثيلتهـا في لنـدن وباريـس وبرلين وبروكسل ونيويورك وواشنطن وغيرها.

لا داعي للبحث عن أسباب هذا الهجوم فالإرهاب كما العقرب، الغدر طبع فيه، فكيف إذا كان أرباب هذا الإرهاب يعانون القهقرى في كل من العراق وسوريا ولبنان وليبيا ومصر؟





مع انقضاء العام الثاني على عدوان «آل سعود» على اليمن، مازال الشعب اليمني يعاني ويلات الحرب القذرة التي أبادت الأرض والشجر والإنسان، وقضت على كل مكتسبات ومقدرات الشعب اليمني بتآمـر واضـح مـن قـوى إقليميـة ودوليـة، بمشاركتها بشكل مباشر في العدوان الإمبريالي وأدواته القذرة بالمنطقة كمملكة آل سـعود ودول الخليـج المشـاركة فـي العدوان ومصر والسودان وبقية الأنظمة العميلة خدمة للمشروع الإمبريالي الفاشي الأميركي للهيمنة والسيطرة على مقدرات المنطقـة وتدميـر المصانـع والمـزارع وكل مـا يصلح كنواة للإستقلال الوطني، أمام مباركة دولية، وصمت مخزي لكل شعوب العالم. إن الجرائم التي تمت خلال العامين، تعد بمثابــة محــك للضميــر الإنسـاني العالمــي، ووصمة عار على جبين الإنسانية.

عامان من القصف الهمجي، الذي لم يتوقف يوماً واحداً منذ الإعلان عن

عمليات العدوان الهمجي في 26 من مارس 2015، ارتكب خلالها العدوان مئات المجازر بحـق الشـعب اليمنـي بـدم بـارد، واسـتخدم فيها جميع أنواع الأسلحة الفتاكة والمحرمة دوليـاً لإبادة الشعب اليمنى بأكملـه، وحشية مورست فی ظل واقع دولی مزری، مجتمع دولي خيم عليه الصمت بفعل المال السعودي الملوث بالبترول، والذي عمد إلى شراء الذمم، ما خلا بيانات الإدانة والإستنكار، التى لم يتجاوز دورها حدود الإدانـة والإسـتنكار والقلـق، والتـى انفضـح انصياعها لإرادة المال السعودي الملوث بالبترول عبر سحب إسم قتلة «آل سعود «، من القائمة السوداء لقتل الأطفال اليمنيين، وكانت محصلة العدوان 27 ألفاً و500 شهيد و34 ألفاً و846 جريحاً معظمهم نساء وأطفال نتيجة مجازر بشعة بطائرات الإاف 16 تنفــذ بحقهــم المــوت الجماعــى فــى كل رقعــة مــن أرض اليمــن. دمــر العــدوان 623 ألفاً و957 منزلًا، مما أدى إلى تشريد

خمسة ملايين مدنى من منازلهم ليصبحوا نازحين في الشعاب والأودية والأرياف متنقلين من مدينة إلى أخرى يتضورون جوعـاً وخوفـاً، فضـلًا عـن تدميـر 671 مصنعـاً، كما توقف عن العمل 18 ألف و750 مدرسة وحوالى 36 جامعة، و223 مستشفى ووحدة صحية و40 مؤسسة إعلامية. كما ركــز القصــف علــى تدميــر مرافــق البنيــة التحتيـة حيـث طـال 552 جسـراً، و182منشـأة كهرباء، و211 شبكة اتصالات، و14 ميناء، و13مطاراً بما فيها مطار صنعاء الدولي، وتسبب العدوان كذلك في تدمير 1050منشــآة حكوميــة، و1500مخــزن أغذيــة، و502 سـوقاً تجاريـة، و426 محطـة وقـود، و5000 ناقلــة وقــود وغــذاء، و215 مصنعــاً، و700 مزرعــة دجــاج، و103 مواقــع أثريــة، و124 منشأة سيادية، و40 ملعباً رياضياً، و18

عامان أصبح الإنسان خلالهما في اليمن هدفاً يومياً ومستمراً للعدوان الإمبريالي

الصهيو أميركي وأدواته القذرة بالمنطقة، وكان إستهداف الأطفال في بيوتهم، الذين لـم يغتال الفقر والشقاء والعناء والحرمان إبتسامتهم، ولم ترعب قبضة يد العوز والحاجـة قلوبهـم الخضـراء، جرائـم يوميـة أبطالها ملوك وأمراء الحجاز، قرروا إرسال هداياهــم المميتــة لهــم، أطفــال فــي عمــر الزهور تبعثرت أشلاء البعض منهم وتحطمت جماجـم البعـض وتفحمـت أجسـاد البعـض بعد أن كان منهم من يتناول الطعام مع أفراد أسرته ومنهم من كان يرضع من نهد أمـه، ومنهـم مـن كان يتناول دواء لمـرض مزمن، ومنهم من كان يبتسم ويضحك من أعماق قلبه لتكون هي آخر ضحكه له في هـذه الحياة. إن ما تعرض له أطفال اليمن من مجازر وحرب إبادة من قبل أوغاد «آل سعود»، يرتقى إلى مرتبة جرائم فى حق الإنسانية يعاقب عليها القانون الدولي ويحاكم مرتكبيها، وإن من نجا من الموت لاحقـة المـرض والتشـرد، وكان الحصـاد المـر مليوناً و300 ألف طفل يمنى معرضون لخطر إلتهابات الجهاز التنفسي الحاد ومليونين و600 ألف طفل تحت سن الخامسـة معرضـون لخطـر الحصبـة وأن 350 ألف طالب وطالبة حرموا من التعليم الدراسي العام الماضي جراء إغلاق 780 مدرســة وبعضهــا دمــر إمــا بشــكل كامــل أو جزئى، فيما مليون و500 ألف طفل في سن التعليم خارج المدارس، ما يقارب 10 ملايين طفل في أرجاء اليمن بحاجة ماسة للمساعدة الإنسانية بشكل أو بآخر، ومع استمرار إجرام آل سعود القائم في حق الشعب اليمني، أصبح 51 بالمائة «14.1 مليـون»، مـن الشـعب اليمنـي يعانـي مـن إنعدام الأمن الغذائي بسبب استمرار وطـول أمـد الصـراع الدائـر ومحدوديـة الإمدادات الغذائية المستوردة ونـزوح ملاييـن السكان من مناطق الصراع وفقدان سبل العية والدخل وارتفاع أسعار الوقود والمواد الغذائية والتدهور الإقتصادي، وبين أن 21 مليــون مواطــن يمنــى بحاجــة إلــى مساعدات إنسانية منهـم قرابـة 10 ملاييـن طفل، يوجد 19 مليون مواطن على الأقل بحاجـة لخدمـات الإصحـاح البيئـي والنظافـة العامـة نصفهـم مـن الأطفـال، بالإضافـة إلـي



كون أن مليوناً و500 ألف طفل تحت سن الخامسة معرضون لخطر سوء التغذية لهذا العام منهم 370 ألف طفل يعانون من سوء التغذية الماتغذية الحاد الوخيم، وكما كان الإنسان في اليمن لحقد آل سعود الدفين، طالت أيدى الإجرام السعودي البنية التحتية الرئيسية، مثل الجسور والمطارات والموانئ، التي كانت مرمى وهدف للضربات الجوية المتلاحقة إلى عرقلة عمليات نقل الإمدادات الإنسانية عرقية...

ويبقى السوال بعد عامين من العدوان على اليمن، أكثر من 1400 مليار دولار كانت ثمن كلفه العدوان على اليمن، أربعمائـة يـوم بالغـارات الجويـة، لـم تحقـق أهدافها، هل تحقق أمن أنظمه الخليج بعد هذه الفترة بالعدوان، ماذا عن البنية الأساسية لليمن التي دمرت من العدوان، التحالف عقد اجتماعات وحلق طيرانه ودفع التكاليف ودمر البنية الأساسية وقتل وأصيب الآلاف من أبناء اليمن ولم يتوافر الأمن للأنظمة ولا تزال عقد القوات البرية مطروحة وجزيرة بريم وميناء عصب و میناء جیبوتی و خلیج عدن بحیرة صهیونیه خالصة، متي يفهم مشايخ الجاز أن أمنهم بحماية شعوبهم و ليس بالعدوان، وأن تحرير فلسطين لن يأخذ كل تلك الأموال ولا الوقت لـو اتحـدوا و لـو مـره واحـدة علـي تحريـر

فلسطين وليس العدوان المباشر على اليمن ولا غير المباشر على اليمن ولا غير المباشر على العراق سابقاً وسوريا حالياً.

بعد عامين من الحرب، أستطيع القول وفقاً للواقع أن صخرة تحالف العدوان السعودي الأميركي تحطمت أمام صمود الشعب اليمني، ولم تنجح في تحقيق أهدافها المعلنة. بعد عامين من الحرب وقبل أن تجف دماء الشهداء المضيئة، وتجمع أشلاؤهم الطاهرة، ويواروا ثرى اليمن العظيم، وقبل أن تجف دموع ذويهم وأصدقائهم وأحبتهم على فقدهم المفجع، أقول لكم: اليمن ليست كعكة أيها الأوغاد الأذلاء المتآمرون كي تتقاسمونها، اليمن هِبَـة الحضارة الإنسانية وجوهر عظمتها ورشيم استمرارها وبقائها، وتلك الدماء التي سفكت ليست ماء لتغسلوا بها جريمتكم المروعة، إنها دماء الأبطال المدافعين عن حرية وكرامـة واستقلال الأوطان، دماء الإنسانية التى امتزجت بحضارتها عبر العصور، دماء الحق الذي سيلاحقكم حيثما كنتم، وإلى أبد الآبدين حتى يقتص منكم، خائن وألف خائن من يساند ويسهل ويقف على الحياد، إن التاريخ والشعوب لن ترحم المضللين والمتواطئين والمتخاذلين، والنصر سوف يكون حليفاً للشعب اليمني.

* كاتب وباحث سياسي من مصر

اللقاء اليساري العربي يصدر إعلان تونس لمناصرة القضية الفلسطينية





تحت شعار: «فلسطين: مائة عام من المقاومة»، انعقد المؤمّر الثّامن للقاء اليساري العربي بتونس، (24،25،26 آذار الشهر الماضي)، في ضيافة حزب الوطنيّين الدّيقراطيّين الموحّد، وذلك، مشاركة أعضاء اللّقاء اليساري العربي وعدد من الأحزاب والمنظمات والجمعيّات الصّديقة الدّاعمة للقضيّة الفلسطينيّة من الوطن العربي ومن آسيا وأوروبا وإفريقيا وأميركا الجنوبيّة. أما الحزب الشيوعي اللبناني فقد مّثّل بعضو اللجنة المركزية في الحزب الأسير المحرر المناضل أنور ياسين الذي تحدث في ندوة «المقاومة العربية الشاملة»، وشارك أيضاً بالمؤمّر إلى جانبه د. ماري ناصيف - الدبس منسقة اللقاء اليسارى العربي، والأمين العام السابق للحزب د. خالد حدادة.

وامتدّت أعمال المؤمّر على سبع جلسات نوقشت خلالها تداعيات التّوجّهات الرّاهنة للإمبريالية العالميّة وذراعها الاستعماريّ على مشاريع تصفية جديدة للقضية الفلسطينية في إطار مشروع الشّرق الأوسط الجديد عبر إعادة إنتاج اتّفاقية سايكس _ بيكو بشكل آخر في اتّجاه تفتيت المفتّت على أسس طائفية ومذهبية وعرقية.

> تطرّق اللقاء إلى وضع المسار الثوريّ في الوطن العربيّ وما اخترقه من حروب وصراعات إرهابية ومذهبية رجعية وتأثيرها على نضال شعبنا الفلسطينيّ من أجل دحر الاحتلال الصّهيونيّ. كما تداول المؤمّر وضع الأسرى الفلسطينيّين في سجون الكيان الصّهيونيّ وسبل توحيد جهود قوى التّقدّم والحريّة من أجل تحريرهم.

> وقد أفضت مناقشات مجمل هذه القضايا إلى اتّفاق مكونات اللّقاء اليساريّ العربيّ والوفود الدّوليّة المواكبة لأشغال المؤتمر على جملة من المهامّ النّضاليّة وخطط عمل كفيلة بدعم الشّعب الفلسطينيّ وحقوقه الوطنيّة المشروعة أهمّها:

- فضح ومواجهة محاولات التّطبيع مع الكيان الصّهيونيّ التي تقوم بها عديد الأنظمة العربيّة والأطراف السّياسيّة رجعيّة.
- التّصدّي لمشاريع تصفية القضيّة الفلسطينية التي تطرحها الإمبرياليّة العالميّة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية بدعم متواطئ من قبل الأنظمة الرّجعيّة العربيّة.
- التّنبيه لمخاطر مشاريع التّسوية على القضيّة الفلسطينيّة ومطالبها الوطنيّة

والتّحضر من نتائجها الكابحة للمقاومة الفلسطينيّة ومسارها النّضاليّ.

- إدانة هجمة الأحلاف الإمبرياليّة الدوليّة والإقليميّة على الوطن العربيّ والإرهاب المحلّى المتآمر معها لتخريب وحدة الأراضي والشّعوب العربيّة في سوريا وليبيا واليمن والعراق والبحرين بهدف تكريس الكيان الصّهيونيّ كدولة إقليميّة متحكّمة سياسيّاً واقتصاديّاً وعسكريّاً في المنطقة.

- تبنَّى النَّضالات التي تخوضها الجماهير الشعبيَّة العربيَّة في سبيل التّحرّر الوطنى والتّغيير الدّيمقراطيّ والانعتاق الاجتماعيّ وإدانتها لكافّة الانتهاكات الجسيمة التي ترتكب في حق الأحزاب والمنظمات الوطنيّة والديمقراطيّة من قبل الرَّجعيّات الدِّكتاتوريّة العربيّة، وفي هذا الإطار يعبّر اللّقاء عن تضامنه مع الحركة التّقدميّة في البحرين بوجه إجراءات التّضييق على حريّة العمل السّياسيّ والحزبيّ خاصّة بعد رفع دعوة قضائيّة لحلّ «جمعيّة وعد».

إعلان تونس لمناصرة القضية الفلسطينية

وقد اتّفق المجتمعون على إصدار إعلان سياسيّ حول القضيّة الفلسطينيّة والقضيّة العربيّة تحت عنوان «إعلان تونس لمناصرة القضية الفلسطينية» ونصّه:





اتَّفق المجتمعون على إصدار برنامج نضاليٌّ من عناوينه الأساسيّة:

* اعتبار يوم الأسير الفلسطيني يوماً عربيّاً للتّحرّك في كافّة المجالات النّضاليّة لتحرير الأسرى.

* نشر التّقرير الذي أعدّته الإسكوا حول انتهاكات الكيان الصّهيوني لحقوق الإنسان في فلسطين المحتلّة.

* تطوير وتعميم حركة مقاطعة الكيان الصّهيونيّ سياسيّاً واقتصاديّاً وثقافيّاً ورياضيّاً وأكاديميّاً وعلى سائر المستويات ومطالبة الهيئات والأحزاب التّقدّميّة في العالم لدعم هذا التّوجّه النّضاليّ.

* تكوين لجنة من الحقوقيّين في صلب اللّقاء اليساريّ العربيّ بهدف مناصرة القضيّة الفلسطينيّة في المجالين الحقوقيّ والسّياسيّ لدى الهيئات والمنظّمات الحقوقيّة الدّوليّة والعالميّة.

* اعتبار 15 مايو/أيّار (يوم النّكبة) يوماً عربيّاً شاملاً لنصرة القضيّة الفلسطينيّة.

* التّنسيق مع الشّبكات اليساريّة القارّيّة والعالميّة وتحديدا مع فوروم ساو باولو وشبكة اليسار الإفريقيّ.

* المساهمة في مائويّة ثورة أكتوبر المجيدة التي فضحت اتّفاقيّة سايكس بيكو وأعطت دفعا جديدا لحركة التّحرّر الوطنيّ العربيّة والعالميّة.

* إدراج القضيّة الفلسطينيّة ضمن برنامج احتفالات وتعبئة دعم الأحزاب المشاركة على قاعدة التّضامن الأمميّ ضدّ الإمبرياليّة والصّهيونيّة.

* مطالبة السلطة الفلسطينيّة بوقف التّنسيق الأمنيّ والسّياسيّ مع الكيان الصّهيونيّ ودعم نضال الفلسطينيّين في كافّة الأراضي المحتلّة بما فيها أراضي 48 الذين يتعرّضون لمشروع ترحيل بصفة مستمرّة.

أخيراً دعا اللّقاء اليساريّ العربيّ القوى التّقدّميّة الفلسطينيّة إلى توحيد صفّ القوى الوطنيّة التّحرّريّة واليساريّة الفلسطينيّة انتصارا لحقوقه الأساسيّة المشروعة في العودة إلى كافّة الأراضي التي شرّد منها وتحرير أرضه وبناء دولته الوطنيّة وعاصمتها القدس.

كما دعا إلى مأسسة اللقاء اليساريّ العربيّ وتطويره بما يؤمّن توحيد جهود كافّة القوى اليساريّة التُوريّة العربيّة على قاعدة النّضال ضدّ الإمبرياليّة والصّهيونيّة ووكلائها من النّظم الرّجعيّة العربيّة في سبيل تحقيق التّحرّر الوطنيّ والوحدة العربيّة وتحقيق الدّمقراطيّة والعدالة الاجتماعيّة.

إنّ أحزاب اللّقاء اليساريّ العربيّ المجتمعة في تونس بمناسبة انعقاد مؤتمرها الثامن تحت شعار «فلسطين مائة عام من المقاومة» وبعد مناقشتها لمجمل قضايا الوضع السياسيّ أمميّاً وعربيّاً وتداعياتها على حركة التّحرّر الوطنيّ العربيّة عموماً وعلى مستقبل القضيّة الفلسطينيّة خصوصاً تتوجّه إلى عموم الجماهير الشّعبيّة العربيّة وإلى قوى الحريّة والتقدم في العالم بالإعلان الآتي مؤكّدة:

1 - أنَّ القضية الفلسطينية كانت وستظل القضية المركزية لحركة التحرر الوطنية العربية الأمر الذي يتطلب من فصائلها مشاركة شعب فلسطين وقواه الوطنية الدَّعقراطية في مقاومة الاحتلال والاستيطان والتصدي لمشاريع التسوية التي تستهدف حقوق شعب فلسطين الوطنية غير القابلة للتصرّف بكل الوسائل المشروعة عما في ذلك الكفاح المسلّح.

2 - أنّ المشروع الصّهيوني هو رأس حربة المشاريع الامبريالية الهادفة إلى تفكيك الوطن العربي وتمزيق وحدة مجتمعاته عبر تغذية الصّراعات المذهبية والطّائفية والعرقية عبر تشكيل وإسناد التّنظيمات الارهابية الظلامية.

3 - أنَّ التَّصدي لهذا المشروع عر عبر تعبئة القوى الشَّعبيّة على قاعدة برامج نضاليّة وطنيّة واجتماعيّة تمنع النظم الرّسميّة العربيّة من الانخراط فيه وتتصدّى لخيار التسوية.

4 - دعم القوى التُّوريّة في العالم العربيّ ومواجهة مشاريع التُّورة المضادّة واستكمال التُّورات العربيّة باتجاه تحقيق الشِّعارات الوطنيّة والطبقيّة والاجتماعيّة والدَّهِقراطيّة.

5 - أنَّ نضال حركة التَّحرَّر الوطنيِّ العربيّة يندرج ضمن نضال عموم شعوب العالم ضدِّ سياسات الامبرياليّة العالميّة وفي مقدّمتها الامبرياليّة الأمريكيّة مجدّدا عزمه على تطوير علاقاته الكفاحيّة مع قوى الحرِّيّة والتّقدّم في العالم ضدِّ سياسات الاستغلال الطبّقيّ والاضطهاد القوميّ والاستعمار والعنصريّة والحروب العدوانيّة الرّجعيّة.

6 - يتوجّه اللّقاء اليساريّ العربيّ بالتّحيّة لذكرى شهداء حركة التّحرّر الوطنيّ العربيّة قادة ومناضلين قدّموا أغلى ما عندهم في سبيل تحرّر أوطانهم وتقدّم شعوبهم مجدّدا تعهّده بالسّير قدما باتجاه تحقيق الأهداف التي استشهدوا في سبيلها كما يحيّي كافّة الأسيرات والأسرى الفلسطينيين والعرب في سجون الاحتلال الصّهيونيّ مشيدا بالمعركة التي يخوضونها بقيادة الرّفيق الأسير أحمد سعدات أمين عام الجبهة الشّعبيّة لتحرير فلسطين ورفاقه من قادة الاعتقال في الدّاخل معلنا تضامنه ودعمه اللاّ مشروطين لهم مهيبا بكافّة قوى الحرّية والتّقدّم في العالم بالمطالبة بتحريرهم.

فوز المرشح الاشتراكي لينين مورينو بالانتخابات الرئاسية في الإكوادور



أعلنت لجنة الإنتخابات في الإكوادور أنّ مرشح الائتلاف الحاكم لينين مورينو فاز بالجولة الثانية للانتخابات الرئاسية، الرئيس الفائز تعهد في كلمة ألقاها بمناسبة إعلان فوزه بالعمل بلا كلل لإيجاد حلول للمشكلات الإجتماعية الملحة مثل التشرد والمُمية.

وقد فاز مرشح الحزب العاكم في الإكوادور لينين مورينو بالانتخابات الرئاسية متغلباً على خصمه اليميني غييرمو لاسو، وأعلن المجلس الإنتخابي الأحد الماضي أنه ووفقاً للبيانات الأولية واستناداً إلى نتائج فرز 93.4% من الأصوات حصل مورينو على \$51.04% من أصوات الناخبين، بينما حصل خصمه اليميني غييرمو لاسو على \$48.96.

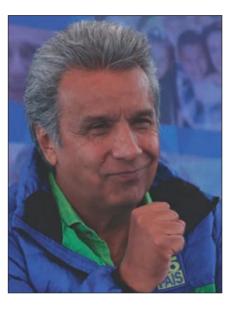
يذكر أن مورينو هو مرشح تحالف (بي.إيه. أي.إس) الحاكم، واختاره الرئيس المنتهية ولايته رافايل كوريا ليخلفه.

وأدلى الناخبون بأصواتهم لانتخاب رئيس جديد خلفاً لرافاييل كوريا الذي حكم البلاد مدة 10سنوات، في انتخابات كان المطلوب منها أن تحدد ما إذا كانت دفة الحكم ستستمر في يد الاشتراكيين أم ستنعطف إلى اليمين على غرار ما حصل في دول

أخرى بأميركا اللاتينية.

وفي 20 شباط الماضي، توقعت مصادر سياسية فوز مرشع الحرب الحاكم في الإكوادور على خصمه غييرمو لاسو بعد حصوله حينها على38,87 بالمئة من الأصوات

يذكر أنّ «وجه الحكومة الأكوادورية الجميل» كما وصفته كبرى صحف الأكوادور «ال يونيفيرسو، لينين مورينو كان



نائب الرئيس الأكوادوري بين عامي 2007 و2013 وهـو المبعـوث الخـاص للأميـن العـام للأمـم المتحـدة لشـؤون الإعاقـة منـذ عـام 2013.

وكُرِّم مورينـو مـن قبـل حكومـات عديـدة فـي أميـركا اللاتينيـة ونـال أوسـمة رفيعـة وحصـل علـى تأييـد دولـي واسـع مـن 180 دولـة تدعـم ترشـيحه لنيـل جائـزة نوبـل للسـلام عـام 2012، لكـن الجائـزة ذهبـت إلـى الاتّحـاد الأوروبي.

لينين مورينو

- شغل مورينو منصب نائب رئيس الإكوادور منذ سنة 2007 حتى سنة 2013.
 - سياسي إكوادوري من مواليد 19 آذار سنة 1953. متزوج وله 3 بنات.
 - تعرّض للسرقة وأصيب برصاصة في ظهره سنة 1998 أدت إلى إعاقته.
- شغل منصب مدير المركز الوطني للمعوقين من عام 2001 إلى عام 2004.
 - وعد بمكاسب للأمهات غير المتزوجات وللمتقاعدين عن العمل.
 - «الإعاقة» كانت محور حملة مورينو الانتخابية.
- أنشأ مورينو مؤسسة «Eventa"، لتعزيز روح الدعابة والفرح ووسيلة للحياة، بناء على تجربته الشخصية.
- ألّـف عـدّة كتـب حـول نظريتـه مـن الفكاهـة: «إضحـك، لا تكـن مريضـاً»، «فلسـفة للحياة وللعمل»، «أن تكون سعيداً، أمر سهل وممتع».

قمة الرؤساء والملوك على ضفاف بحر ميت

🕤 محمد عبدو

بعد يوم طويل من الخطابات الرنانة، أنهـت القمـة العربيـة رقـم 28، وبحضـور 17 رئيس دولة بين ملك وأمير وبغياب لافت لمندوب سوريا (قلب العرب النابض)، أنهـت مؤتمرها باتخاذ توصياتها الـ «15» ألقاها الأمين العام للجامعة العربية أحمد أبو الغيط والتي يمكن أن تكون تسميتها، قمة التطبيع... المرتقب مع إسرائيل.

ومن الممكن تلخيص قرارات هذه القمة بأنها كانت خالية من أية إشارة، لا سلّباً ولا إيجاباً للموقف الصريح من سياسة أميركا الجديدة برئاسة ترامب. كما أنها خلت وربما لأول مرة من الإشارة إلى عمليات التطبيع التي بدأتها إسرائيل عام 1978 بالتحضير لزيارة الرئيس المصري آنذاك إلى القدس، والذي أطلق عليها اسم زيارة السجادة الحمراء، التي بدأت باغتيال عبد الناصر مسموماً، ومن ثم التحضير لاغتيال السادات بعد تنصيبه رئيساً لجمهورية مصر. ومنذ ذلك التاريخ وعمليات التطبيع التي تقودها إسرائيل بتخطيط «موسادي» عريق تسـير على قـدم وساق عربيتيـن... وليـس

وأهـم المقـررات العربيـة «المسـتعجلة» هـو الطلب إلى إسرائيل بالإنسحاب من كل الأراضى العربية المحتلة عام 1967.

فهل هناك في إسرائيل وأميركا من يستطيع الإقدام على هذه التنازلات...؟

لـم يذكر المؤتمر في مقرراته النهائية أي شيء عن عمليات «المصالحات» والزيارات التطبيعية سرية كانت أو علنية التي قام بها ويقوم الآن، رؤساء الدول العربية، أو بعضهم إلى إسرائيل. كما لم يشر أحد من الخطباء إلى المشاركة أو الشراكة التجارية التي تقوم بها شخصيات مسؤولة خليجية وسعودية إلى إسرائيل تحت عنوان «البزنس»، وبينهم كبار الضباط في الجيوش، وهل أصبحت السمسرة والتجارة نوعا من أنواع التطبيع مع العدو الصهيوني...!!؟



لقد استطاعت أجهزة المخارات الإسرائيلية الداخلية والخارجية، العسكرية والمدنية، استطاعت تسخير وشراء المعلومات من العديد من أجهزة المخابرات الأجنبية والعربية وجعل هذه المعلومات في خدمـة المخطـط الصهيونـي الـذي يهـدف إلى ابتلاع فلسطين بالكامل وبعدها التفرغ لبقية الأقطار كل على حدة، وجعل الجامعـة العربيـة، منصـة لمحاربـة إيـران، بدل إسرائيل.

لقد كان غريباً ان لا يتضمن خطاب المسؤول الفلسطيني محمود عباس ولو كلمة، لو إشارة إلى الموقف البطولي الذي اتخذته المناضلة الفلسطينية ريما خلف في الأمم المتحدة، وفي فضح ممارسات إسرائيل للتمادي في سياسة التمادي في تحويل إسرائيل إلى دولة يهودية عنصرية

كما أن محمود عباس لم يشر إلى اغتيال المناضل فاير الفقهاء في بيته في غرة، ومما دفع إسرائيل وحكوماتها إلى التفكير في بناء جدار عازل حول غزة، بكاملها لحماية أمنها الهش.

لقد بالغت إسرائيل في حربها ضد الشعب الفلسطيني قتلاً وتهجيراً ومصادرة أراضي، ومصادرة مراكب الصيادين في مياه غزة، وقطع المياه عن البيوت والمزارع... وبرغم

ذلك لم يتحدث أحد في القمة عن حالة الياس التي أصيب بها يهود فلسطين من المهاجرين الجدد من موجات الفساد والهجرة المضادة والقهر بعد الخدمة العسكرية في الجيش الصهيوني، ولا عن الفساد المستشري في معظم أجهزة الدولة العبرية، المدنية والعسكرية، ولم يتحدث أحد من المشاركين في القمة عن بطولات رائعـة يمارسـها النـاس العاديـون فـي القـدس وأراضى الـ 48 من أعمال المقاومة بالحجر والسكين والدهس.

هذه البطولات إلى جانب بطولات المقاومة في لبنان ستجبر العدو الصهيوني على إعادة النظر في قواعد اللعبة، فاعتداءاته وتهديداته لا ولن تبق بدون رادع، وهذا يدركه حكام إسرائيل وأسيادهم؛ وهم في واشنطن.

لقد تميزت قمة البحر الميت بكثير من «الـزلات» اللغويـة ولكـن «زلـة قـدم» واحـدة لفتت الأنظار، هي زلة قدم الرئيس عون العابرة.

لذلك وفقاً لتكرار الأخطاء اللغوية التي سادت خطابات معظم القادة في البحر الميت نقترح على القمة المقبلة إقامة دورة تأهيلية باللغة العربية نظرية «سيبويه» الذي هو من أصل فارسى إيراني.

وإلَّالماذا القمة...؟ ولماذا عربية...؟





🚄 كاظم الموسوى

" فانّا مستقبلون أمراً له وجوه وألوان، لا تقوم له القلوب، ولا تثبت عليه العقول، وإن الآفاق قد غامت، والمححة قد تنكرت"

الأمام على بن أبي طالب

لم تتوقف احتجاجات الشوارع في العراق، ولم تحتف جماهيرها بما يليق بالانتصارات التي تحققت في تحرير أكثر من مدينة احتلها تنظيم «داعش» قبل سنتين، بدعم لم يعد سراً، من قيادات في التحالف الذي تأسس تحت اسم «تحالف دولي لمكافحة الإرهاب»، ومن التابعين له محلياً وإقليمياً، ومن الممولين له علناً أو بالتواطؤ.

ولم يسأل أحد عن الأسباب ولا النتائج، وكأن ما جرى ويحصل لا يهمه مباشرةً أو ليس هو السبب أو من الأسباب المباشرة لما اضطره إلى سلوك الاحتجاج في الشارع والخروج من دون مهل أو انتظار، أيضاً. ولم يُلفت الإنتباه كثيراً إلى أن شوارع الاحتجاجات اليوم هي في المدن التي تحسب على ما توصف به الحكومة المركزية طائفياً، في وسائل الإعلام وأبواق التضليل

الإعلامي والسياسي. وأن التظاهرات متواصلة في رفع شعارات وطنية وعلم العراق الرسمي وبأساليب سلمية ومن دون قيادة حزبية أو سياسية رسمية معلنة بعد، برغم مرور وقت كاف عليها عموماً، (وإن كانت تمتثل لتوجيهات معينة في بعضها من زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر)، خلاف ما حصل في احتجاجات سبقتها في مدن أخرى سهلت الطريق أمام «داعش»، بل ورفعت علمه علناً وتباهت به في فضائياتها المباشرة أو المتفرغة لدعمها إعلامياً ومالياً، وكشف بالوثائق والصورة والصوت الكثير من أساليب الدعم والتحريض والتضليل، وصمتت تحت إدارته ولا يزال فرسانها أو محركوها في خدمة توفير ما يتطلبه وضع «داعش» وحاجته، علناً ومن دون مواربة أو خجل بشرى. وكان قد

تحدث محافظ الأنبار سابقاً، في لقاء تلفزيوني، عن وصول مبالغ مالية كبيرة إلى خيم التظاهرات في حينها من «دول» خليجية، فضلاً عن اللافتات المرفوعة على أعمدة الضوء في مدنها، والحملات التلفزيونية التي يبدأ التبرع فيها من العوائل المتحكمة في رقاب شعوب الجزيرة العربية.

استمرار ظاهرة الاحتجاجات في أيام الجمع وغيرها الآن علامة إيجابية، وقد تكون ضرورية، مع محدوديتها، وتظل مطالبها المشروعة في التغيير الفعلى لما هي عليه أوضاع العراق سياسياً واقتصادياً وأمنياً، مسألة مهمة وواجباً وطنياً، وبرغم حالة الحرب الدائرة في أركان منه، ولا سيما رفعها شعارات واضحة تطالب بالخلاص من سوء الخدمات وفقدان الأمن وغياب العمران، واستشراء الفساد الإداري والمالي على مختلف المستويات والأصعدة، وتسابق القوى السياسية المشتركة في العملية السياسية الحالية على نهش أكبر حصة لها ممّا سُمي إعلامياً «كعكـة العـراق» والتغنى بها علناً وبلا أي مشـاعر

لها ومصالح الشعب والوطن.

واكب خطوات «داعش» وجرامُه وارتكابات داعمیه نشاطات وفعالیات تحت مسمیات مفضوحة، ولكن مستتر عليها أو مسكوت عنها، داخل العراق وخارجه. ولم تلحظها الاحتجاجات الأسبوعية ولا شعاراتها المطلبية، برغم كل ما يعلن من تحالفات أو تصريحات ضد «داعش» أو الإرهاب عموماً. بل أصبح دعم «داعش» الرسمي عرر بكل صلافة وإساءة صارخة، تحت أغطية متعددة. من بينها أو عبر ما يعلن عن «تنظيم قوى المكون السني»، كعنوان أو لافتة للإعلام الخارجي وأصحابه وبذريعة ما يرددونه من «التهميش أو المظلومية» (!)، أو توحيد ما يطلق عليه بـ«فصائل سنية»، ودمج «داعش» معها أو ضمنها أو تمثيلها مواربةً. بينما أغلب الحضور مشارك في العملية السياسية كنواب برلمان أو وزراء، حالياً أو سابقين، أو مستواهم، أو أسماء أفراد أو مجموعات تسكن فنادق سياحية في إقليم كردستان العراق، أو الأردن، أو تركيا، أو غيرها، بأموال من الخزينة العراقية أو من بعض دول الجوار وارتباطاتها معروفة أيضاً، ويطلقون على أنفسهم معارضة للعملية السياسية ويصفونها بأوصاف تعبّر عن تناقضاتهم وصراعاتهم البينية والهامشية، ولكن تفضحهم هرولتهم إلى اجتماعات أو مؤتمرات، بمسميات مثل المصالحة الوطنية أو مترادفاها. والمكشوف فيها أو المعلن على الأقل هو تدخل أصحاب هذه الفنادق الحكومية وأجهزتهم الأمنية في عقدها ودعوة من تسميه بما تريد من أفراد أو أحزاب أو مجموعات أو مسميات جاهزة أو تجهز ولم تعد هي الأخرى سرية في رهاناتها أو ارتباطاتها السياسية أو العملية ولا في أهدافها التي تضعها دامًا ما يغرى اسمها أو يغش ذاتها. وتتنافخ هذه الجماعات باسمها دون أية مشاعر حقيقية إزاء أبناء المدن والقرى الذين نكبت بهم عصابات «داعش» والإرهاب عموماً، وتشردوا في مخيمات نزوح وهجرة، بل وصل الأمر إلى اختلاس الأموال المخصصة للعائلات النازحة وتبادل الاتهامات بين أطراف تلك الجماعات ومموليها، في الوقت الذي يدعون فيه تمثيل هؤلاء السكان أو الدفاع عنهم ونقل شكواهم إلى العالم وشراء ذمم منظمات معروفة في نشر وإصدار تقارير مزيفة وخادعة ومحرضة على الانقسام والتفتيت.

بالتأكيد دفعت انتصارات القوات المسلحة العراقية بكل صنوفها ومكوناتها في حسم كثير من المعارك في تحرير مدن وأجزاء من الموصل



حتى الآن وإمكانية الانتصار الكامل على طرد ما سمى «داعـش» من العراق، دفعـت إلى الإسراع في إبراز وجوه واعمالها بعد ذلك، واستثمار ما تسميه وسائل الإعلام بما بعد «داعش» وآفاقه في مستقبل العراق وحتى خريطته السياسية. وجرى تدافع منوع في إشغال العراق في مؤتمرات واجتماعات للجماعات المعنية والمراهنة على الدعم الخارجي في وجودها وبقائها في المشهد السياسي، ومحاصرته اقتصادياً ومالياً والهجوم عليه تحت مسميات مختلفة أو مكررة. وقد يكون مؤتمرا جنيف وانقرة منها. وكلها تعلن أنها برعاية أميركية وبإشراف الاستخبارات الأميركية، ومع عرّابي المؤتمرات السابقة التي قادت إلى غزو العراق واحتلاله، مثل السفير زلماي خليلزاد أو القائد العسكري ومدير الاستخبارات المركزية الأميركية سابقاً ديفيد بترايوس، وغيرهما من الأسماء الأمركية المعروفة ومن فرنسيين أو بريطانيين أو آخرين، لا يهم اسمهم بقدر موقعهم في طبخ السيناريوات المقبلة، أو وظائفهم الاستخبارية في بلدانهم.

وكان معهد دراسات الحرب الأميركي قد حذر من خطط جديدة لقوى الإرهاب في العراق والمنطقة وإعادة تشكيل منظماتها السابقة، التي حملت أسماء «القاعدة» ومتفرعاتها وتطوراتها و«داعش» وأمثالها، أو تجديدها بأسماء أخرى. وأشار إلى بلدان عربية، ومنها السعودية، التي وفق ما نقله عن تصريح لمسؤول من القيادة المركزية للقوات الأميركية في كانون الأول/

ديسمبر 2016 بأنها تزود أبناء العشائر «السنية»(!) في محافظة الأنبار بشحنات من الأسلحة وتعمل على إذكاء التوترات وخطط الخراب والدمار التي لم تنته منها في العراق والمنطقة، وأشار المعهد أيضاً إلى دور تركي أيضاً عبر التدخل العسكري المباشر، أو في وسائل دعمه وتوظيفه للقوى الإرهابية وتنقيلها بين سورية والعراق وخارجهما.

الواضح في الموضوع العراقى أن أغلب القوى العاملة أو المعارضة للعملية السياسية لم تتعظ من دروس تاريخها السياسي وتاريخ العملية السياسية ذاتها أو التجارب المشابهة. ولما تزل تراهن على الدول التي احتلت البلاد وهدمت الدولة فيه، وكرست المحاصصات الطائفية والإثنية، وأعادت العراق إلى ما وعد به وزير خارجية أميركي سابق في مفاوضاته حول العراق، شعباً وبلـداً وثـروات ومسـتقبلاً ودوراً اسـتراتيجياً في المنطقة والعالم. وهي تتفاخر اليوم باجتماعات ومؤتمرات ومماحكات عنفية ومشادات إعلامية، تفتقد فيها البوصلة الوطنية والحوارالديموقراطي، وتغيّم الآفاق وتجهل الطريق، كما قال الإمام على. وفي النهاية لا تراعى أو تخدم مصالح الشعب ولا الانتصارات العسكرية المشهود لها بلا ريب، ولا الإصلاح والتغيير ولا تقدم البلد وتبنى ما خرب ودمر منه، ولا تراجع نفسها وصفحاتها في ما حدث بسببها أو بغفلة منها ويحدث اليوم في العراق.

نقابة المهندسين... والمهام المطروحة أمام الشيوعيين



🗲 أحمد داغر

نقابة المهندسين في بيروت واحدة من أكبر وأهم النقابات المهنية وأكثرها تأثيراً في الحياة اليومية اللبنانية. من حيث العدد، تجاوزت حتى تاريخه الواحد والخمسين ألف منتسب اليها من كافة الاختصاصات، ومن حيث الموازنة لسنة 2017-2018 فقد بلغت أكثر من أربعة وعشرين مليار ليرة لبنانية، (ومال الاحتياط الجاهز في نهاية السنة المالية 2017 بلغت 444,681,671,309 ليرة)، وقد تعاقب عليها حتى تاريخه سبعة عشر نقيباً من بينهم المؤسس الرفيق المرحوم أنطوان ثابت عضو اللجنة المركزية في الحزب سابقاً، (إبنه الصديق جاد مرشح لمنصب النقيب).

أهمية النقابة على الصعيد الوطنى هي أنها شريك أساسي في إدارة التنظيم المدنى والتعليم العالى أو الجامعي والمجلس الاقتصادي الاجتماعي، ولجان متعددة، وما يتبعه من تأثير على الاقتراحات التي ترفع لمجلس الوزراء... وللنقابة حضورها الفاعل في المحافل العربية والعالمية، وتعتبر منبراً لوصول العديد من المهندسين إلى مراكز هامة في الدولة، من رئاسة الجمهورية، مروراً بالوزراء والنواب والمدراء العاميين وغيرهم. حتى أنها لعبت دورا هاما في إبراز شخصيات هندسية عالمية في العديد من دول العالم.

لا بل هي مشغل فعلى لقطاع الإستشفاء والمستشفيات بملايين الدولارات من خلال صندوق التقديمات الإجتماعية.

إذا هي دون أي شك صرح له وزنه وثقله المهنى والمالى وتأثيره على الكثير من مرافق الحياة. لذا كان من الطبيعي لسنوات ماضية، قبل العام 2005 أن تشهد النقابة حراكاً واضحاً، وكانت المنافسة الديمقراطية في إنتخاباتها على أشدها، وفي تلك الحقبة لعب الشيوعيون دورا فاعلا في العمل النقابي وإستطاعوا الفوز بأكثر من ثلث مقاعد المجلس النقابي إضافة إلى مقعد النقيب.

بعـد العـام 2005، وبنتيجـة الأحـداث المؤلمـة التـي شـهدها لبنان ومـا تلاها من فرز بين فريقي 14 و 8 آذار، وما تبعها من إعتداءات إسرائيلية وإشتداد الـدور الطائفي والمذهبي في البلـد وتراجع الـدور الوطني. كان من الطبيعي أن تتأثر نقابة المهندسين بكل ما جرى. لكنها حافظت على وحدتها في إطار توافق ضمني بين أركان السلطة من كلا الفريقين بتوزيع الأدوار بينهما.

لكن الشيوعيين الذين كانوا مأزومين وإزدادوا تأزماً وإنكفاء بعد هذا التاريخ بقوا الطرف الأضعف والمتعثر في التأثير على قرارات مجلسها وفروعها، رغم إندافع وغيرة الكثيرين منهم ومحبتهم وحرصهم ومتابعتهم الخجولة لجمع الرفاق وحلفائهم في أطر تنظيمية أو جهوية، إلا أن النتائج المرجوة لم تكن بالمستوى المطلوب.

... مع إنعقاد المؤتمر الحادي عشر للحزب، تناول الشيوعيون الموضوع بمسؤولية ووضعوا أمامهم عناوين للنقاش تتمحور حول النهوض بالعمل النقابي بشكل عام، والمهن الحرة بما فيها المهندسين بشكل خاص.

وبما أن نضال الشيوعيين أصلا قائم على الإنخراط وقيادة العمل النقابي كان على رأس الجهود إعادة تفعيل قطاع المهندسين، وتحديد الأدوار المطلوب لعبها على الصعيد الوطنى والنقابي والأبحاث والدراسات.

والتواصل مع مهندسينا في مناطقهم لإشراكهم الفعلى بالمهام الهادفة الي رفع شأنهم ودورهم النقابي والوطني، وصياغة برنامج عمل لتجمع المهندسين الديمقراطيين بحيث يضم أوسع شريحة من المهندسين المتضررين من التركيبة السلطوية الطائفية الفاسدة.

لقد درس الشيوعيون واقع نقابة المهندسين للسنوات القليلة الماضية، وحتى تاريخه وتوصلوا الى أن النقابة تمر بمرحلة إنحدار وغياب في كثير من الصعد، خاصة وأن المهندس اللبناني بطموحه المعهود، قد فقد ثقته بنقابته، وأبقى علاقته بها من خلال التأمينات الصحية، والتعويضات لنهاية الخدمة (تم شطب أكثر من 4400 مهندس حتى آذار 2016). وكان ذلك واضحا من حضور حوالي %2من منتسبيها فقط أي 850 مهندسا من أصل ثلاثة وأربعين ألفا لانتخاب ثلث أعضاء المجلس في نيسان 2016. وزاد في ذلك سخطا وإستياء لدى المهندسين وخوفهم على صناديقهم، الحديث عن هدر للمال العام في النقابة، وصفقات وقد تداولته وسائل الإعلام بقوة...

الا أن قناعتنا اوصلتنا الى أن المهمة أمامنا ليست بالسهلة، ولكنها ليست مستحيلة نظرا للتجربة التي إمتلكناها سابقاً، والمتوفرة لدينا، ما دام الشعور بالمسؤولية لإنجاح توصيات المؤتمر موضوعة نصب أعين الشيوعيين. وبناء عليه يمكننا الوصول الى بعض الإستنتاجات التالية:

-إننا لن نتخلى عن دورنا الوطنى والمهنى في الدفاع والمحافظة على النقابة التي كان لنا فيها حجر البناء الأساسي، وسنخوض معاركها الإنتخابية (ترشيح الرفيق عبد النور صليبا) بعيداً عن المراهنات مع ممثلي السلطة، والإبقاء على إستقلالية قرارنا، وتميزه.

إن الشيوعيين الذين حرصوا على الدفاع عن لبنان وأرضه ومصالح شعبه وحماية الحريات الديمقراطية والمكتسبات الوطنية، لن تكون النقابة بنخبها إلا من أهدافهم لصونها والمساهمة في تأمين لقمة عيش لائقة

- إرشاد طلاب الهندسة الجدد (العدد ثلاثة آلاف منتسب في هذه السنة) على الإختصاصات المستحدثة، وتأمين فرص عمل استثمارية، وإملاء وظائف الدولة الشاغرة لهم للحد من أزمة البطالة والهجرة.

- إعداد الدراسات والأبحاث الوطنية لتكون بديلة عن تلك التي تحمل طابع السمسرة للخدمات العامة _ (كهرباء إتصالات- مياه وسدود، ونفايات)... والسلامة العامة.

- المحافظة على مدخرات صناديق النقابة، وزيادة استثماراتها، وفضح كل أساليب سوء إستخدام المال المدخر.

- تفعيل دور ومهام هيئة المندوبين بما يسمح لهم في المشاركة الفعلية بقرارات النقابة وليس فقط بالموازنة ومتفرقاتها.

إن هذه الخلاصة والكثير من الملفات موضع البحث والمناقشة، والتي يمكن أن تكون طموحة إلى أبعد الحدود، ستبقى موضع متابعة، ومثابرة داخل قطاع المهندسين ومع كل القوى الصادقة في الحفاظ وتطوير النقابة، ما دامت قناعاتنا ومبادئنا التي تأسس عليها حزبنا تهدف لبناء وطن حر وشعب سعيد.

هموم الشعب في دولة البكاوات

🗲 خلیل دیب

قال الراوي يا سادة يا كرام كان يا ما كان، يا ما في طيب الزمان...

حادثة واقعية حصلت حين تداعى أهالى إحدى البلدات الحدودية في جنوب لبنان للاجتماع والتشاور بهدف إيجاد حلاً لإحدى المشاكل المزمنة التى كانت تواجههم، وبعد البحث والتداول أجمعوا على تكليف مجموعة منهم مهمتها السعى لتنفيذ ما اتفق عليه، وتقرر حينها زيارة «للبيك» آنــذاك بغيــة الاطمئنــان علــى صحتــه فــي المقام الأول، واغتنام المناسبة إذا ما تيسر لهـم مـن فرصـة فـى مجلسـه فيسـتأذنوه منحهم بعض الوقت للإصغاء إليهم بعرض

يقول الراوي أن صاحب العطوفة وعملاً بما يمليه عليه الواجب الوطني في خدمة الشعب والمصلحة العامة قد استجاب لرغبة ضيوفه، وما أن أذَنَ لهم بالإفصاح عمّا يجول في خاطرهم حتى بادروا لمطالبته بحاجتهم الماسّة لبناء مدرسة في بلدتهم تأوى أولادهم بديلاً عن المدرسة المعتمدة حالياً الموزعة في غرف متباعدة في عدة أحياء من البلدة وهي تفتقد للحد الأدنى من الشروط المطلوبة... فانتفض صاحب السعادة من مكانه وراح يجول أمامهم وعيونهم شاخصة باتجاهه يترقبون الجواب، فأتاهم الجواب وبنبرة لا تخلو من الإنفعال: «يا ضيعان الخبز والملح ويا حيف الرجال، ليش أنا لمين عم علم كامل مش كرمالكن؟».

يقول الراوي إنتهت الزيارة وعاد الوفد أدراجـه وفـى جعبتـه أمـلاً بالمراهنـة علـى فرصة أخرى وربما حصاد المزيد من الخيبات، وإلى حين ذلك بقيت آمالهم معلقــة علــى تخــرّج «كامــل» علّــه يكــون أصدق من والده وينصفهم في حقوقهم.

يصح القول أن الزمن قد تغير في مواقيته، لكن البكاوات بقيت على حالها وما بدلت تبديلًا، وكانت المفاجئة بأن تحققت المطالب وشيّدت المدرسة بأفضل ما يكون



من المواصفات وهي تتسع لأضعاف تعداد أولاد البلدة، بيد أن الحسرة بقيت تدمي القلوب حينما اكتشف الأهالي لاحقاً أن بناء المدرسة تزامن مع غياب المعلم وهـى قـد ۇجـدت لغايـة أخـرى حيـث وُضعت على لائحة المشاريع المُزمع افتتاحها عشية الانتخابات النيابية ليس إلاً..

وهكذا أمسى الأهالي أمام خيارين، أحلاهما مر، فإما ضياع أبنائهم ضحية الأمية والتخلف، وإما الالتحاق بالمدرسة الخاصة والتى ازدهرت وتضاغفت أعدادها مغتنمة غياب المدرسة الرسمية بالإقفال في عدة قرى من جهة وتفرغ القسم المتبقى لتعليم الطلاب السوريين من جهة أخرى، واعتمادها لائحة التسهيلات وانتهاء بتقسيط الأقساط في مهل تدوم وتدوم لسنوات وسنوات.

وأمام تلك الحالة لم يعد مستغرباً لدى

اللبنانيين في أي منطقة حلّوا ولأي فئة انتمـوا أن مشـكلة التعليــم الرســمي والتــي تتعاظم عاماً بعد عام ليست هي بمشيئة القضاء والقدر، كما أنها ليست وليدة الصدفة بل هي لعنة حلّت بفعل فاعل وعن سابق إصرار وتصميم من قبل المســؤولين فــى هــذا النظـام الفاســد والمتمادي في الإهمال من قبل الوزارة المختصة وفروع مكاتبها التربوية في المناطق. ولعلّ أكثر ما يدعو إلى القلق هـو الاسـتمرار فـى تلـك السياسـة المشـبوهة من قبل السلطة وتعمدها التغاضي عن الـدور الهـادف والخـلاق الـذي تسـهم بـه الثقافة التربوية للتعليم الرسمي الموحد في إطار الإعداد والتنشئة الوطنية، ولا بدّ أن مفاعيل ذلك ستترك آثاراً سلبية على الهوية الثقافية في أوساط الأجيال الصاعدة منعكسةً على نمط حياتها وسلوكها.

رأي

التحرر الطريق إلى الحرية



🚄 الفضل شلق

التحرر طريق الحرية. تحقيقها يتطلب نضالات مستمرة. النضال من أجلها يصطدم بعقبتين داخليتين هما الإستبداد السياسي وهيمنة الوعى السائد لدى المجتمع. تداخلهما أصبح يحتاج إلى تفكيك، إذ أن ما هو نتيجة

في منتصف القرن العشرين، كان الدين فردياً. كانت تأدية الفروض الإجتماعية طقوساً لا علاقة لها بالسياسة. في سبعينيات القرن العشرين بدأ انور السادات يتلاعب بالدين ويستخدمه كوسيلة دعائية. تبعه البعث العراقي والبعث السوري، إذ سمحا للدعوات الدينية بالانتشار في مواجهة الحركات الإسلامية المعارضة كالإخوان المسلمين وما تفرع عن جماعتهم.

الوعى السائد صار وعياً دينياً حتى صار «هـوى الزمان» كما يقال. صار اتباع السلطة، من غير الكوادر الحزبية العلمانية، يتبنون أشكالاً من الممارسات والدعوات الدينية التي اعتبرتها السلطة السياسية غير خطرة بالنسبة لها. مع اشتداد المعارضة ضد الإستبداد، الذي تتميز به جميع الأنظمة العربية، صار هذا الدين غير السياسي سياسياً، بل صار هو المحور الرئيسي لأيديولوجيا المعارضة، وصار عنصراً فعالاً في الحروب الأهلية التي تبعت ثورة 2011. قبل ذلك كان الإحتلال الأميركي للعراق، امتدت آثاره إلى سوريا. تعممت الحروب الأهلية في المشرق العربي، حتى في مصر، وامتدت إلى ليبيا. هذه الحروب الأهلية هي الشكل الذي اتخذته الثورة المضادة، الهادفة إلى تدمير الدولة والمجتمع وكل ما يقف في طريقها.

صار على المناضلين من أجل التحرر السياسي أن يناضلوا في نفس الوقت من أجل التحرر الفكري، باعتبار أن التقدم الفكري في المجتمعات العربية تعرض لمصاعب كبيرة خاصة بعد ظهور النفط وصعود السلفية الدينية التي صار لها مخالب مالية. في كنفها نشأت بنية تحتية من الدعوات والجامعات التي تخرج الأئمة والقضاة الشرعيين وبقية أعضاء مؤسسة دينية موازية للمراكز التقليدية في الأزهر والزيتونة والقيروين. ارتكزت هذه المؤسسات على ما اعتقدته شريعة إلهية، استجابت لها الأنظمة العلمانية، بشكل أو بآخر. وظهر اسم الله على العلم العراقي في أيام البعث، ولم يعد بالإمكان غير ذلك. تلاعبت الأنظمة العلمانية بالدين، وعندما اشتدت المعارضة السياسية لها صارت السلفية هوى الزمان، وكانت المعارضة أكثر قدرة على هذا الإستخدام. بل صار هذا الإستخدام قاعدة انطلقت منها جميع الحركات المتطرفة، الجهادية وغيرها. جميعها ارتكز على سلفية جامدة تنكر التاريخ والتطور وتعتبر تراثها الوحيد هو بعض التفسيرات الجامدة للكتاب المقدس، وأنكرت العلم الحديث والفلسفة والتواصل مع العالم. بيئة اعتبرت الدين هو نقيض الإستبداد. أهملت السياسة ولم تعتبر أن السياسة هي النقيض الفعلى للاستبداد. صارت تقمع السياسة والنضال السياسي كما تفعل السلطات السياسية الاستبدادية. صارت هي والأنظمة وجهين لعملة واحدة.

تنوعت أشكال الإستبداد. ما عاد يقتصر على قمع السلطة السياسية لمجتمعها ومثقفيه؛ بل تواكب ذلك مع قمع المجتمع لأفراده. «هـوى

الأزمنـة» يسيطر على الوعى. صار الوعى السائد مخيفاً لمن يخرج على ما اعتبر إجماعا، حتى ولو كان الأمر يتعلق بتفسيرات خاطئة لدى أصحاب الدين لنصوص الكتاب المقدس. صار المزاج الديني يحدد الوعى السائد، صار سلطة ثقافية ارتكبت حوادث قمع عديدة، كالسجن والتعذيب والنفى، إلخ... وصار الإتهام بالردة سيفاً مسلطاً على رقاب المعارضين.

لذلك صار السعى من أجل التحرر لا يقتصر على النضال السياسي ضد السلطات الحاكمة، بل يشمل أيضاً أشكالاً من النضال الثقافي الذي يجعل المناضل أو الساعي مـن أجـل الحرية مضطـراً لمواجهـة المجتمـع، أو جـزءاً منه، وجعلته يتحمل اعباء لم تكن ضرورية لولا اختلاط الدين بالسياسة وتلاعب الأنظمة بالدين، وانتشار مزاج ديني عام لم يكن موجوداً من

صار النضال السياسي أكثر تعرضاً للخطر إذ لا يحميه المجتمع الذي يزمع الدفاع عنه. صار المسكوت عنه أكثر بكثير مما يمكن التصريح به. الإنفصام بين الكلام المباح وبين التفكير المضمر صار واقعاً. أدى ذلك إلى انفصام في شخصية المثقف والمناضل. أضطر هؤلاء إلى استخدام خطاب في السر وخطاب نقيض في العلن. السلطة السياسية تمارس التهديد والقمع بأشكالهما القاسية. المجتمع يمارس القمع بالتحليل والتحريم اللذين يستندان إلى آراء بعض المشايخ و»العلماء» والدعاة. يكفى أن يظهر على الشاشة شيخ معمم لمنع كتاب أو فيلم سينمائي. الأنظمة تحاكم المعارضين بتهمة خدش الشعور القومي، والمشايخ يدفعون إلى المحاكم بمن يتهمونهم بخدش الحياء الديني.

سيطر على الوعى العام «الجهل المقدس» كما يسمونه. عندما كشرت الثورة المضادة عن أنيابها، بعد ثورة 2011، كان الجهل المقدس وسيلة للسلطة السياسية ولسلطات الهيمنة المجتمعية، على السواء. لا يهم إذا كان التعاون مقصوداً أو غير مقصود. تعددت الأسباب والموت واحد.

إذا كانـت الحريـة هـى وعـى الضـرورة، فالطريـق الـى التحـرر تمـرٌ حتمـاً بالأخذ بالاعتبار جميع أنواع القمع والإستبداد... الواجب يفرض «ممارسة نظرية» ترفض الإستبداد بجميع أشكاله.

تجاوز المألوف، الخروج مما يسمى التراث، نقد الأفكار السائدة، تحليل الوعى السائد ورفضه، تدمير بنية هذا الوعى، الإنخراط في العالم، تبنّي الثقافة الغربية بعلومها المادية والإنسانية لا بتقنياتها وحسب؛ كل هذه الأمور وغيرها ضرورية لتخليص المجتمع من نفسه، وتخليص المجتمع من أنظمة الإستبداد في آن معاً.

إغلاق العقل العربي سمة من سمات الثورة المضادة. لكنها أيضاً سمة من سمات المجتمع. طريق التحرر أكثر كلفة بالنسبة للمثقف والمناضل العربي ممـا هـو عليه فـي جميع مناطـق العالم الأخـري. يتطلب الأمـر كثيراً من النزق الفكرى والجرأة. الواجب الآن هو عدم الخوف من الخوف ثقافة

الكلمة طفل يولد على تعب المسافات

سكتوا دهراً ونطقوا كفراً...



🗲 أحمد وهبي

كأنما لا ينقص المنطقة العربية من نكبات ونكسات وإرهاب وقتل ودمار وتهجير، حتى انعقدت قمة عربية أخرى، وقد ولدت ميتة بمفعول رجعي عند ضفاف البحر الميت، وكيفما قلبنا المطولات العصماء عن الوحدة وفلسطين والاقتصاد والإرهاب؛ لأدركنا على الفور أن مربط الفرس هنا، وأن البنود المهربة لهى تغرير مشين، فبعد فاتحة الخطب عن الإحتالال الإسرائيلي والاستيطان وكل الكلمات المفخمة لشق علينا الحزن وجودنا، وأصابنا الملل بإصابات جديدة على المستويات النفس جمعى. وإذ يدركنا فخامة الرئيب ميشال عون، النجم الوحيد الذي تكلم عن الكوابيس السوداء؛ فلا صفحات بيضاء كي نملأها بعد هذه الآلام.

كان لأسباب ونتائج حرب الخامس من حزيران لعام 1967 تداعيات نفسانية جماعية على الشعوب العربية من مائها إلى مائها وعصف القنابل النووية، ولا زلنا ندفع من حاضرنا ومستقبلنا لحد

اليـوم التالـي لهـذه النكسـة كمـا سـميت، وتحديـداً فـي العـام 1975 على ما عرف بالسياسة بغرف طروحات السيد هنري كسينجر السوداء، من وقتها صدر عنه وثيقة عن هذه الهزيمة المدوية، القائمـة أركانهـا علـى الحلـف الصهيـو أميركـى والرجعيـة العربيـة، وهكذا، بالخديعة والتآمر جرى ضرب مشروع استنهاض الأمة العربية في عقر دارها مصر بقيادة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، وأخذ المنطقة باتجاه أحزاب ومنظمات دينية تكون بديلا عن الأحزاب الوطنية العلمانية، ولطالما قرأنا وسمعنا عن مشروع قومنة المجتمع الإسرائيلي تحت مسمى دولة اليهود. ومن ثمة تسيبد دول منطقة الخليج بدور الجامعة العربية بعدما جرى ضرب دول الطوق وعلى رأسها مصر السادات بمؤامرات كامب ديفيد، والأردن «وادي عربة»، وتكبيل السلطة الفلسطينية بأوسلو، ثم مسلسل الربيع العربي

وليس بعيدا حتى كان مؤتمر آنا بولس بإعلان الكيان الصهيوني الغاصب عن يهودية الدولة، والتي يجب أن يقابلها دويلات طائفية ومذهبية. أيضاً وفي عام 75 ذهب كيسنجر بطروحاته المطالبة بجعل عند كل برميل نفط مشيخة محمية وعلما. وعلى ما جرى، كان لعـدوان تمـوز 2006 كشـف الطالع عـن مشـروع الشـرق الأوسـط الجديد أو الكبير وبلسان السيدة كونداليزا رايس وزيرة خارجية الولايات المتحدة الأميركية آنذاك، مترافقا مع إطلاق أول قذيفة إسرائيلية على الآمنين اللبنانيين.



أيضاً، وليس بعيداً عن مبادرة السلام العربية في مؤتمر القمة العربية في بيروت عام 2002، وهي بالأحرى مباراة إذعان وخنوع من جانب المؤتمرين للكيان الغاصب والويلات المتحدة، ولولا فخامة المقاوم العماد إميل لحود بضربه على الطاولة لأجل تثبيت بند حق العودة لطارت القمة وما بعدها دون هذا الحق المقدس ولو على الورق، ويحضرنا في محلياتنا الرؤساء الخمسة الموقعون على رسالة السلام العربية من وجهة نظرهم والتي سقطت بضربة لا مبالاة، بقدر ما كشفت عن أدوار. أما وجهة نظر فخامة العماد ميشال عون فالعكس هو الصحيح. والصحيح أن خطة برنارد لويس موضوعة في البنتاغون بتفتيت المنطقة لواحد وأربعين دويلة، وللأسف فكل صواريخ القمم لا تعبر سطور الكلمات ولا بيان ختامها، بينما أرض العرب مغتصبة والمقدرات منهوبة والشعوب مغلولة مغلوبة، وما غلبتنا إلا وبأيدينا، صمتنا عن هؤلاء الحكام المرتهنين، يجتمعون لحدث بلا فعالية،.

ثانياً وقد سمحنا نحن الشعوب أن نكون مطية الديكتاتورية الحاكمــة وكمــا يرغــب العــدو، أن نكــون طائفييــن مذهبييــن غيــر وطنيين (الا رعى الباري طويل الهامة)... رضينا بنقل البارودة إلى وجهتها غير الصحيحة. فالدول العربية بعراضاتها كشفت عن أدوارها العميقة لصالح العدو الصهيوني.

وبالتالي، إن جنح عدوك للسلم فاجنح للحرب. لقد آن لعين اليقين أن تتحـول مخـرزا فـي عيـن الداخـل والخـارج، والصـراع الواقـع فـي ديار العرب والمسلمين خير دليل. ويبقى الأمل، ذاك الكائن الموحش الموشك على الإنقراض.



هتافات الحقيقة وصايا لينين... وقسم ستالين



أجل لـم أجـد كلمـة أبـدأ بهـا هـذا المقـال، فـي هـذا الكتـاب، أفضل مما جاء في مقدمة كتاب: «الكلمة الآن للرفيق ستالين».

إن الكلمـة التـي أقصـد وأعنـي... هـي كلمـة سـتالين نفسـه الـذي لا يحتاج إلى من يعيد إليه الإعتبار...

وكان قد تنبأ قبيل وفاته: «بأن قاذورات كثيرة ستلقى على قبره».

لكنـه لـم يخطـر ببالـه... ولا كان ممكنـاً أن يخطـر ذلـك علـى بـال فـي الحركـة الشـيوعية فـي العالـم، أن يأتـي مهـرج يدعـى «خروشـوف» ويقوم بإحراق جثمانه وذر رماده فوق مجرى نهر الفولغا!!..

غير أن ستالين قال بما هو أكثر من نبوءة: «إن رياح التاريخ ستهب لتطوح بهذه القاذورات في عاصفة الحقيقة».

وهـذا مـا حـدث ويحـدث الآن... لقـد حفـل كتـاب: «الكلمـة الآن للرفيـق سـتالين» بالشـواهد والحقائـق مـا يكفـي لإلقـاء الضـوء علـى الحقيقـة التـي أريـد طمسـها، وتشـويهها، مـن ادعيـاء الشـيوعية فـي الكرملين ومن أعداء الماركسية خارج الكرملين...!!

يقول «ريتشارد كاسالابوف»:

«واليـوم يتبيـن أن الهجـوم علـى سـتالين مـن قبـل وسـائل الإعـلام الغربيـة والصهيونيـة... ومـن لـف لفهـا، كان المقصـود منـه إطـلاق سـتار كثيـف مـن القنابـل الدخانيـة لمنـع الأجيـال اللاحقـة مـن الثورييـن، الاقتـراب مـن الحقيقـة الثوريـة التـي وصـل إليهـا ثوريـو النصف الأول من القرن العشرين.

حيث غيروا وجه العالم وجعلوا الحقيقة فجراً جديداً موعوداً به في تاريخنا الحديث.

غير أني رأيت في ضوء ما حدث أثناء انهيار الاتحاد السوفياتي... الـذي ظهر أنه كان بعد وفاة ستالين قد أصبح بقيادة القياصرة «الحمر» نمراً من ورق. أن الهدف الأبعد قد بلغ ذروته في الانحطاط الأخلاقي والسياسي مع «غورباتشوف ويلستين»... اللذين حققا حلم خروشوف في المؤتمر العشرين، الذي تحول إلى منبر اتهام وتجنٍ ضد ستالين ووصايا لينين!!...

وبعد، ما هي هذه الوصايا...؟ وما هو قسم ستالين...؟ للجواب.. لا بـدّ مـن العـودة إلـى المؤتمـر الثانـي للمجالـس السـوفياتية

في 26 كانون الثاني/ يناير 1924، لنقرأ خطاب ستالين الذي خاطب كل من في المؤتمر: «أيها الرفاق، نحن الشيوعيين، أناس ذوو عقلية خاصة أيضاً...!! نحن نشكل الجيش الاستراتيجي البروليتاري العظيم... جيش الرفيق لينين» ليس ثمة أسمى ولا أنبل من شرف الانتماء إلى هذا الجيش. أجل، لا يوجد ما هو أسمى وأنبل، من صفة عضو في هذا الحزب الذي أسسه وقاده الرفيق لينين»!.

وقال أيضاً: «قبل أن يغادرنا الرفيق لينين أوصانا بأن نحافظ على سمو هذا اللقب العظيم ونقائه: لقب عضو في الحزب الشيوعي... نقسم لك يا رفيق لينين بأن ننفذ وصيتك هذه بكل شرف»...!!

إن الوفاء المبدئي يحتم عليّ مبدئياً ان أصرح بصراحة، مؤكداً أن نقاء هذا اللقب وسموه لم يحظ أي منهما بالعناية والتسامي والوفاء كما قال ستالين في قسمه، وفي كتابه: «في سبيل تكوين بلشفى»...

وأصرح ثانية أن الذي حدث عندنا بعد وفاة ستالين هو تفشي الميوعة السياسة والضياع المبدئي، وأمست المهارة في معاشرة الطاولة الخضراء، ومعاقرة الخمرة، شرطاً لارتقاء هذا أو ذاك سلم الهرم...!!

ويتابع ستالين قائلاً وبكل ما عرف به من وفاء مبدئي: «قبل أن يفارقنا الرفيق لينين أوصانا بأن نحافظ على وحدة الحزب. نقسم لك يا رفيق لينين بأن ننفذ وصبتك هذه بكل شرف».

وقال مردداً ما جاء في الوصية الثالثة: «قبل أن يفارقنا لينين أوصانا بحماية سلطة ديكتاتورية البروليتارية وتعزيزها... نقسم لك يا رفيق لينين بأن نبذل الغالي والنفيس في سبيل تنفيذ هذه الوصية بكل شرف»...!!

أما في الوصية الرابعة فقال: «قبل أن يفارقنا لينين أوصانا بأن نعتني بتمتين اتحاد العمال والفلاحين بكل ما أوتينا من قوة وبكل شرف...!!

وفي الوصية الخامسة والأخيرة قال: «قبل أن يفارقنا الرفيق لينين أوصانا بتمتين وتوسيع اتحاد الجمهوريات السوفياتية... نقسم لك

يا رفيق لينين بأن ننفذ وصيتك هذه بكل شرف»...!!

وفى الختام، ليس ثمة مهمة أمامنا أفضل وأشرف من التذكير مجدداً برسالة ستالين إلى دار النشر: «ديتسكايا» التي كانت تنوي طبع كتاب يحكى قصة طفولة ستالين...

ففى هذه الرسالة قال مستنكراً: «يوجد فى هذا الكتيب الكثير من الأخطاء والتحريفات والمبالغات والمديح الذي لا مبرر له».

لكن ليس هذا هو المهم، المهم هو أن هذا الكتاب يحاول كاتبه أن يرسّخ في عقول الناس، السوفيات. (والناس بشكل عام) خرافة تقديب الشخصيات والزعماء والأبطال. هـذا الأمـر خطيـر جـداً وضـار في آن واحد. إن نظرية الأبطال لا تمت بأية صلة للبلشفية.

إنها نظرية تزعم أن الأبطال هن الذين يصنعون الشعب، وليس

الشعب هـو مـن يصنع الأبطال، لهـذا السبب أنا أنصح بحرق الكتاب...!!

وعندما تم ذلك هبت الصحافة في الغرب، تقول: ستالين يحرق الكتب...!!

ويقـول «كاسـالابوف»: «دخـل سـتالين التاريـخ مـن أوسـع أبوابـه... ولم أرَ، ولم أسمع يوماً أن ستالين تحدث عن خدماته الجليلة والكثيرة».

«لقـد نـال مـن الأوسـمة والميداليـات أقـل مـن تلـك التـي مُنحـت لقادة الجبهات والجيوش»...

حقاً لقد كان أعظم رجل مشى على وجه الأرض... ولكنه لم يتباه ولا مرة بعظمته. لقـد كان أكبر العظمـاء فـي التاريـخ. فـي السـلم كان عظيماً، وفي الحرب كان الأعظم.

المكتب الإعلامي للحزب الشيوعي: مع الرفيق زياد الرحباني في وجه هذه المحاولات اليائسة لإسكات صوته الحر



أصدرت محكمة المطبوعات في بيروت حكماً قضائياً بإدانة الفنان زياد الرحباني بقدح سمير جعجع. وشمل الحكم إدانة الرحباني بجرائم قانون المطبوعات وتغريمه بمبلغ مليون ليرة لبنانية وإلزامه بقبول رد المدعي، وبنشر تصحيحه أو تكذيبه، إضافة إلى تحميله الرسوم والمصاريف كافة.

من جهته استنكر المكتب الإعلامي للحزب الشيوعي اللبناني هذا الحكم...، وأصدر البيان التالى:

تستمر محكمة المطبوعات في إصدار أحكامها بحق أصحاب الرأي وآخرها الحكم المؤسف ضد الفنان زياد الرحباني في الدعوى المرفوعـة مـن قبـل سـمير جعجـع إثـر مقابلـة قديمـة أجراهـا علـي قناة الـ NBN. وفي هذا الإطار يستنكر المكتب الإعلامي للحزب الشيوعي اللبناني هـذا الحكم وغيره من الأحكام التي تطال أصحاب الرأى من فنانين وصحافيين... وأيضاً نستنكر الملاحقات



والتوقيفات الأخيرة التي طالت كل من يعبر عن رأيه في وسائل الاعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، فيما المرتكبون الفعليون يتمتعون بغطاء سياسي لا يطاله القضاء، على الرغم من المخالفات الكبيرة والفضائح العلنية التي يعبر عنها أصحابها أنفسهم في وسائل الإعلام.

كما يعلن المكتب الإعلامي في الحزب الشيوعي اللبناني عن تضامنه مع الرفيق زياد الرحباني في وجه هذه المحاولات اليائسة لإسكات صوته الحر.

ونتمنى فى هذه المناسبة على محكمة المطبوعات إن تستعيد دورها في حماية الحريات، لا في قمعها تحت مسميات عديدة كالقدح والذم، وأن يقوم القضاء بدوره في التصدي للمرتكبين الكبار لا في التلهي بملاحقة أصحاب الرأى وعلى رأسهم كبار الفنانين والإعلاميين.

سينما ريفولي في جنوب لبنان تعود بعد 29 عاماً من الإقفال...



عـاد الممثـل والمخـرج قاسـم إسـطنبولي إلـى مدينـة صـور فـي جنـوب لبنـان عبـر «سـينما ريفولـي»، وهـي الصالـة الأخيـرة فـي تاريـخ المدينـة التـي غابـت عنهـا السـينما أخيـراً إثـر إقفـال صالتـي؛ «الحمـرا» و«أك 2000» قبـل أشـهر، كمـا وأقفلـت قبلهـا صـالات روكسـي وأمبيـر ودنيا، وأقيمت مكانها مصارف ومراكز تجارية.

وتعتبر هذه التجربة الجديدة بمثابة المغامرة الثالثة لفريق مسرح إسطنبولي بعد «الحمرا» و«ستارز» في مدينة النبطية، وقد أطلق طلاب مسرح إسطنبولي وجمعية تيرو للفنون حملة لدعم إعادة ترميم وتأهيل ريفولي التي أقفلت عام 1988 بعد تراجع الحركة السينمائية في لبنان.

ولقد شيدت ريفولي عام 1959، وشهدت على الحقبة الذهبية للسينما في لبنان، وكانت تأتيها الأفلام عن طريق البحر من فلسطين واليونان، وعرضت فيها العديد من الأفلام في حضور أبطالها كالممثل جان ماريه، والممثلة والمغنية بريجيت باردو، ورشدي أباظة وعماد حمدي وعمر الحريري ونادية الجندي وأنور البابا، وتعتبر أفلام ستيف ريفز وتشارلي تشابلن من أكثر الأفلام التي لاقت إقبالاً كبيراً في فترة الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي.

ومـن الأعمـال المسـرحية التـي عرضـت فيهـا «جـوا وبـرا» لشوشـو و«كاسـك يـا وطـن» لمحمـد الماغـوط ودريـد لحـام وأعمـال يعقـوب الشـدراوي وثلاثـي أضـواء المسـرح وإبراهيـم مرعشـلي وأحمـد الزيـن وأبـو سـليم وفرقـة أبـو عبـد اللـه الدلحيـن، كمـا واستضافت السـينما حفـلات لوديـع الصافـي وسـميرة توفيـق ومحمـد طـه والشـيخ إمـام ومظفر النواب وريمي بندلي.

وتعرضت ريفولي للقصف الإسرائيلي ولكنها تابعت عروضها رغم الاجتياح عام 1982، وكانت أيضاً معقالاً للأحزاب اليسارية خالال فترة الحرب بأمسيات لمرسيل خليفة ومعين بسيسو ومحمود درويش وغسان كنفاني.

هـذا وتعـود بدايـات السـينما فـي صـور إلـى عـام 1939 عندمـا عرفـت المدينــة السـينما لأول مـرة مـع إفتتـاح «روكســي»، ومـن ثـم «أمبيــر» عام 1962، و«دنيا» عام 1964، و«الحمرا» عام 1966.

فرقة التراث الموسيقي العربي أطلقت ألبومها «ليلة حجاز كار»



بدعـوة مـن «بيـت الموسـيقى» فـي جمعيّـة النجـدة الشـعبيّة اللبنانيّـة، وبحضـور الفعاليّـات الثّقافيّـة والفنيّـة والإعلاميّـة والسّياسـيّة والتّربويّـة والإجتماعيـة فـي المنطقـة ومؤسّسـات المجتمـع المدنـيّ كمـا مُتتَبعـي الموسـيقى العربيّـة الأصيلـة، أطلقـت فرقـة التـراث الموسـيقيّ العربـيّ بقيـادة الدكتـور هيّـاف ياسـين ألبومهـا السـابع «ليلـة حجـاز كار» (منشـورات بيـت الموسـيقى) علـى خشـبة مسـرح المـودرن سـكول منيارة عكّار.

البداية كانت مع النشيد الوطني اللبناني بحلّة مشرقية من مقام الرّاست من أداء أساتذة «بيت الموسيقى»، ثم كلمة ترحيب من الإعلاميّة سوزي عيّاش عريفة الحفل. بدوره ألقى رئيس النجدة الشعبية في فرع عكّار الأستاذ جورج الضّهر كلمة للمناسبة، نوّه خلالها بجهود «بيت الموسيقى» على نشر الثقافة الموسيقية الصحيحة والراقية في أرجاء المنطقة وحتّى الوطن، وبارك له إصداره الجديد ونوّه بإدارته الحكيمة تحت إشراف مديره العام المبدع الدكتور هيّاف ياسين.

بعدها قدّمت الفرقة فاصلًا موسيقيًّا عزفيّاً وغنائيًا ساحراً تحت مسمّى «وصلة حجاز كار» بحسب نهج موسيقى النّهضة العربيّة لقرابة الساعة، أتحفت بها الحاضرين الذين غصّت بهم القاعة والذين قاطعوا الفرقة مرارًا بكثير من التّصفيق وآهات النّشوة والطّد،

وقد ضمّت الفرقة إلى جانب الدّكتور هيّاف ياسين في موقع القيادة والعزف على آلة السّنطور كما الغناء، كلّ من الأستاذ رهيف الحاج صاحب الصّوت المرهف والمخمليّ والملائكيّ في دور المطرب، والأستاذ روي الأسمر على العود بريشة أصيلة ساحرة، والأستاذ ناجي العريضيّ على آلة الرقّ ضابطًا لإيقاع هذه الفرقة، والأستاذ أسامة شرف الدّين على آلة المزهر، كما الأساتذة كريستو علماوي وأحمد الخير وعمر كبّارة ومحمّد حسين في دور جوقة البطانة لهذه الفرقة.

بعدها وقّع الدّكتور هيّاف ياسين إصداره الجديد للحاضرين، وأخذت الصور التذكاريّة.

















